

مكتبة العصر في دار
سرايا زكية محمد
الشيخ

1259

7



Handwritten text in Ottoman Turkish script, arranged in approximately 12 horizontal lines within a green rectangular frame.

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısmi	H. Hüsnü
Yenilikçi	c.
Sonuç	1259

... 14 H

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ل
محدثك بأن جعل المطلق ميزا للطريق الفهم والتحقيق وتشكر
يا من زين الازهان بأكتساب الصور والتصديق ونصلي
على نبيك محمد الهادي الى سواد الطريق وعلى اله واصحابه الكرام
فازوا بالهداية والتوفيق **اما بعد** فلما كانت الرسالة المشهورة
بابا غوجي المنسوبة الى الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين
قدوة الحكماء الراشدين آية الدين الابهرى نور الله منجعه
محتوية على العجايب من القواعد ومشتملة على الغرائب من الفوائد
فكانت معانيها محجبة تحت حجاب وجازة الفاظها استورة
في كل باب وكان ما وجد من شروحها في غلبة الاختصار ونهاية
الاقتصار بل بعض ما كمن مئين يحتاج الى توضيح وبين احتاجت
الى شرح في كل احتجاجها وبسهل الوصول لمن اراد انسابها وكان
يخطر بباله وان كان غير لائق بحالي ان اكتب لها شرحا يحل
صعابها ويكشف عن وجوه فرائدها نقابها انقد فيه سطور الحكا
واوضح فيه خبايا الاسرار على وجه لطيف وزيج منيف اعانة

[illegible]

ان الله
 مظهر لغوى وعرفى
 وفكر ايضا مظهر لغوى وعرفى
 والنسبة بين هذه المعاني الاربعية بالعدد
 على ستة اوجه الاولى النسبة بين الماثل القدرى
 والعرفى بالعدد والمخصوص من وجه لسانها
 بالوصف باللسان في ثمانية اقسام
 انفع الاسارية الى الغير كحدث زيد على
 انعامه وصدق الماثل العرفى بدون القدرى
 في فعل القلب والجوارح وصدق الكثرة
 العرفى بدون العرفى في الوصف باللسان
 والفضل وهو النفع الغير الصاربه
 الى شيا عنه والعرفى

اعانة للطالبيين وهدية لاهل اليقين ولقد طال ما جال في صدرى الى
وقع الاحتياج في درسى ثم استعاف بعض الطلبة الى والى قرأتها
لدى قد شيجنى الى شروع ذلك وان كنت بعيدا من هنالك لو فور
فصورى في بضاعات الضون مع توزع حضورى وشقت للثونا
يكون وسيلة للاشتغال والمذاكرة وذريعة لكتمال الضواطر في
الطاعة مسترشدا من المرشد الواشد الذى هو بيدى ويعيد
متجبا عن الاطالة لسافلين ومعرضا عن الطعن لارادة المؤقتين
والمأمول من اللجاء المخيلين عن رزيلات البقى ولا غياف اذا عشتروا
على شئى ذلك فيه القدم او طغى به القلم ان يصلح بما يقضيه المحل
فان انسان شأه النسيان والذلل متميا في الناظرين ان ينظروا
بنظر الانصاف فان الانصاف خير الاوصاف فليس الاتمام بعون
الله التوكل **سنة** بمعنى التلا. ليكون الاسم مطابقا للسمى في التحقيق
وموافقا له في جميع الوجوه باسم التوفيق والى اقتضى ان يجعل
هذا اسما لوجه الكريم ومقر با من رحمته في ذوالنعم ومنه النور
والتوفيق ويده ازمة التحقيق **قال المصنف** رحمه الله عليه
بسم الله الرحمن الرحيم اى ابتد **الحمد لله** جمع بين التسمية والتحميد
في الابتداء علوه بكتاب الله الكريم ومجديت كل امر ذى بال لم يبد
فيه بسم الله فهو اجزم اى مقطوع البركة وفي روايته بحمد الله ولا نعا
بينها اذا ابتد الحقيق وانا في فالحقيق حصل بالسملة والاضافى

في مقابلة ما ذكره في غير الشكر
 الى الغير كجاءت زيد بن
 النسبة بين الشكر والافرى والشكر
 بالاعوم والافرى مطلقا لصدق
 على كل ما صدق عليه العرفى اعنى
 الجميع من غير عكس كل لصدق الشكر
 على كل وجه ومن لغير العرفى وهو فصل
 والسان وانفال الجوارح دون الشكر
 العرفى وثلاثة النسبة بين الحمد والافرى
 والشكر العرفى بالاعوم والافرى
 لا يمتنى تحقق صرف الجميع تحقق الوصف
 بالسان من غير عكس كل اى ليس كما تحقق
 الوصف بالسان تحقق صرف الجميع وفيه
 لان لا يتم ان بينهما عكس وانما هو
 بل النسبة بينهما عكس لخص من وجه
 بل النسبة العرفى في الانسان الاخرى
 تحقق الشكر العرفى عليه الى ما تحقق
 ان وجه في جميع اقسامه وفيه عدم الوصف
 ولم يتحقق الحمد العرفى بل الجواب ان
 بالسان وهو ظاهر الكامل الذي لا يكون
 بالشكر العرفى الشكر العرفى في الاخرى
 شكر اكمل منه ولم يتحقق هذا في الاخرى
 لان شكر غير اخص من اكل من شكر
 وات تمام ان هذا الجواب لا يثبت العكس
 وات تمام من مطلقا لصدق الحمد
 العرفى بالاعوم والافرى على غير الشكر
 بالشكر العرفى في الاخرى الى غير الشكر
 في مقابلة النعمة الرسالة في الشكر العرفى
 انه انما هي في ذمت النعمة في الشكر العرفى
 بوجهها الى الشكر والاعوم
 في مقابلة ما ذكره في غير الشكر

[illegible]

والمجدة وقد ايسر اسئلة اقتفاء لما نطق به الكتاب واتفق عليه
 اولى الباب واتخذ هو انشاء بالسان على الجمل الاختيارى سواء
 تعلق بالفضائل والمدح هو انشاء بالسان على الجمل مطلقا والشكر
 مقابلة النعمة الواردة بالقول والفعل والاعتقاد فهو اعم من الحمد
 والمدح بحسب المورد اخص المتعلق فبينه وبينها عموم وخصوص
 من وجه فعلم من هذا ان المقارن اختيار الحمد دون المدح يؤذن
 بالفعل الاختيارى ودون الشكر كرم الفضائل واختار جملة الفعلية
 على الاسمية هنا وفيما كان قصد الاظهار العجز عن الاتيان
 بمضمونها على وجه الثبات والدوام والى بنون عظيمة اعلم ان الشكر
 الذى هو نعمة من تعظيم الله تعالى بتأييد العلم امتثالا لقوله
 تعالى واتم بركة ربك فحدث فغنى قوله فحدث الله شئنا بليغا
 على توفيقه لناى خلقه قدرة الطاعة فيا فان التوفيق عند
 الاشمري واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة وقال الامام
 الحسين هو خلق الطاعة والظاهر ان ما قاله الامام حق فانه القدر
 على الطاعة متحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدر
 المؤثرة القريبة من الطاعة التى هي مع الفعل كما هو مذهب اهل
 الحق ان القدرة مع الفعل والتوفيق عكس الخزان فانه خلق قد
 العسبة وانما حمد على التوفيق اى مقابلة لا مطلقا لان الاول
 واجب والثاني مندوب وسئل هدية طريقة السواك

بالجملة وقد ايسر اسئلة اقتفاء لما نطق به الكتاب واتفق عليه
 اولى الباب واتخذ هو انشاء بالسان على الجمل الاختيارى سواء
 تعلق بالفضائل والمدح هو انشاء بالسان على الجمل مطلقا والشكر
 مقابلة النعمة الواردة بالقول والفعل والاعتقاد فهو اعم من الحمد
 والمدح بحسب المورد اخص المتعلق فبينه وبينها عموم وخصوص
 من وجه فعلم من هذا ان المقارن اختيار الحمد دون المدح يؤذن
 بالفعل الاختيارى ودون الشكر كرم الفضائل واختار جملة الفعلية
 على الاسمية هنا وفيما كان قصد الاظهار العجز عن الاتيان
 بمضمونها على وجه الثبات والدوام والى بنون عظيمة اعلم ان الشكر
 الذى هو نعمة من تعظيم الله تعالى بتأييد العلم امتثالا لقوله
 تعالى واتم بركة ربك فحدث فغنى قوله فحدث الله شئنا بليغا
 على توفيقه لناى خلقه قدرة الطاعة فيا فان التوفيق عند
 الاشمري واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة وقال الامام
 الحسين هو خلق الطاعة والظاهر ان ما قاله الامام حق فانه القدر
 على الطاعة متحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدر
 المؤثرة القريبة من الطاعة التى هي مع الفعل كما هو مذهب اهل
 الحق ان القدرة مع الفعل والتوفيق عكس الخزان فانه خلق قد
 العسبة وانما حمد على التوفيق اى مقابلة لا مطلقا لان الاول
 واجب والثاني مندوب وسئل هدية طريقة السواك

المجدة وقد ايسر اسئلة اقتفاء لما نطق به الكتاب واتفق عليه
 اولى الباب واتخذ هو انشاء بالسان على الجمل الاختيارى سواء
 تعلق بالفضائل والمدح هو انشاء بالسان على الجمل مطلقا والشكر
 مقابلة النعمة الواردة بالقول والفعل والاعتقاد فهو اعم من الحمد
 والمدح بحسب المورد اخص المتعلق فبينه وبينها عموم وخصوص
 من وجه فعلم من هذا ان المقارن اختيار الحمد دون المدح يؤذن
 بالفعل الاختيارى ودون الشكر كرم الفضائل واختار جملة الفعلية
 على الاسمية هنا وفيما كان قصد الاظهار العجز عن الاتيان
 بمضمونها على وجه الثبات والدوام والى بنون عظيمة اعلم ان الشكر
 الذى هو نعمة من تعظيم الله تعالى بتأييد العلم امتثالا لقوله
 تعالى واتم بركة ربك فحدث فغنى قوله فحدث الله شئنا بليغا
 على توفيقه لناى خلقه قدرة الطاعة فيا فان التوفيق عند
 الاشمري واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة وقال الامام
 الحسين هو خلق الطاعة والظاهر ان ما قاله الامام حق فانه القدر
 على الطاعة متحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدر
 المؤثرة القريبة من الطاعة التى هي مع الفعل كما هو مذهب اهل
 الحق ان القدرة مع الفعل والتوفيق عكس الخزان فانه خلق قد
 العسبة وانما حمد على التوفيق اى مقابلة لا مطلقا لان الاول
 واجب والثاني مندوب وسئل هدية طريقة السواك

والسواك
 الشكرين الحمد
 والحمد لله
 والحمد لله

والحمد لله
 والحمد لله

والحمد لله
 والحمد لله

والحمد لله
 والحمد لله

والحمد لله
 والحمد لله

السؤال والدعاء مترادفان وليس بينه وبين الامر والالتباس
 فرق من جهة الصيغة وانما يحصل الفرق بالمقارنة فانها
 ان قارنت الاستغفار فهو الامر وان قارنت التساوى فهو
 التماس وان قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء فالسؤال
 مادى على طلب الفعل دلالة وصيغة مقابل الخضوع والهداية
 الدلالة على ما يوصل الى المطلوب اوصل اليه بالفعل اولا
 فالاول مذهب الحق والثاني مذهب اهل الاعتزال والحق انها
 متعلقة في كلا المعنيين لانه لا نزاع بينهم في الحقيقة لانها نجى
 نارة بمعنى خلق الاهتداء ونصلى على محمد الصلوة من الله تعالى
 رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الانس والجن دعاء وقد
 جمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي بالها
 الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد صلى الله تعالى
 عليه وسلم معناه الوضعى او لا هو المبلغ في كونه محمودا فيجوز
 ان يكون نسب تسميته النبي عليه السلام بثوت هذا المعنى
 في ذاته على عترته هو بكسر العين وسكون التاء الشاة يقل
 ازواجه وزرياته وقيل اهل وعشيرته وقيل تسليد ورهطه
 اجمعين تأكيد ما بعد يؤتى بها لانه الانتقال في اسلوب
 آخر والتقدير مما يمكن من شئ بعد البسمة وما بعد ها لا غير
 فهذه اى الامور الماخضة في الذهن كان المقصود ان يحضر المعاني التى

يبدل على ان الفكر قد ينسحب الى شئ
 كحدث العالم ثم فكر الفكر من خطا لا
 كقدم العالم فاحد الفكر من خطا لا
 محالة والامر اجتمع الفهمين فلا بد
 من قاعة كلية لور وعت لم يقع خطأ
 من قاعة كلية لور وعت لم يقع خطأ
 في الفكر وهو المنطق والعسبة من الخطا
 الناس الى المنطق في العسبة من الخطا
 في الفكر ثلث مقدمات والثاني ثلث مقدمات
 اما تصور اما تصديق او ينظر او يظن
 منها اما ان تحلل بولت في التجربة وعلم
 يفيد احتياج الناس في التجربة وعلم
 في الفكر الى قانون ذلك هو المنطق وعلم
 من هذا تعريف المنطق بانه قانون ينظم
 نفسه من عاها الذين عن الخطا في
 الفكر فمما علم ان امر من الدوام
 وضعت للمقدمة لبيانها معنى الكلام
 في الامر اشار الله الى معنى الكلام
 قبل من عبد الله اذ روى

بيته وقيل
 اى بعد الحمد
 اى بعد الصلوة

اى بعد الحمد
 اى بعد الصلوة

كما اذا حاولنا معرفة الانسان وعرفنا بالبرهان
والناظر اننا نراها بان قد سئل الجواب والحق
الانسان حتى ياتي بالذهن منه الى تصور
العالم محدثا وكان اذا اردنا ان نصدق بان
وحيث بان العالم متغير محدث فيحصل لنا
التصديق بمحدث العالم

وراء في الواسط بين المراسل والرسائل
في افعال الاخبار والاحكام ثم اختلفت
في العلم على العبارة المولفة المشبهة
على القواعد العلمية على سبيل الاختصار
وعلى المعاني المدونة كذلك فالآلة بنزلة
الجنس والافان في تخرج الآلات للبرهان
لارباب الصانع

وقد نعلم ان ما يتخرج العلوم الفاضلة
التي لا نعلم من عاينها الا من عن الغطاء
في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية
والفان من امر الى منطق على جميع جزيئات
التي تعرف احكامها منه كقول النحات
الفاصل من فروع فانه امر الى يعرف احكامها
منه حتى يعرف ان زيد امر فوقي فونان

سيدكرها في رسالة على وجه الاجمال وورد اسم الاشارة بيانا
فان اسماء الاشارة وان كان وضعها للاشياء المبهمة الا انها ربما
يستعمل في الامور المعقولة فكذلك وهي ههنا اما الاشارة الى انما
هذه المعاني حتى صارت كمال علمها مبصرة عنده ويقدر على
الاشارة اليها واما الى كمال فطانت الطالب كانه يلقي مبلغا صادقا
المعاني عنده كالمبصرات وتحتي ان يشار له الى المعقول بالاشارة
الحسية وفيه مبالغة في حيث الطالب هذا اذا كانت الديباجة
مقدمة على الرسالة وان كان متأخرة عنها كما هو دأب الاكثرين
من المنصفين فيكون مشارا اليه محسوسا محققا رسالة مؤلفة
في علم المنطق وهوالة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ
في الفكر موضوعه المعلوم التصورية والتدقيقية وفالذته
الاحتراز عن الخطأ في الفكر الذي هو ترتيب امور معلومة
حاصلة بتوسلها الى تحصيل غير الحاصل ووجه تسميته هذه الآلة
بالمنطق لان المنطق مصدر بمعنى بطلق بالاشتراك على المنطق بمعنى
التكلم وعلى ادراك الكليات وعلى فوائدها ولما كانت هذه الآلة
تعطي الاول قوة والثاني اسابة والثالث كما لا سميت بالمنطق
اوردنا فيها اي في تلك الرسالة ما يجب استحضارها قبل المراد
بالوجوب الوجوب الاحتيافي لا الوجوب الشرعي الذي يكون
نازلا كما انما ولا الوجوب العقلي الذي يمنع بدونه لان كثير من

وعلى قول
ادراك الكليات
والفان من امر الى منطق

الشرع
والتصور
والتدقيق

والتصور
والتدقيق

من المتصلين يحصل كثير من العلوم من غير شعور بشئ من تلك
الاصطلاحات قال الامام القراني من لا معرفة له بالمنطق
لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم لمن يتبداء في شئ من العلوم
المراد بالعلوم ههنا العلوم الكسبية التي يحتاج في حصولها
الى كسب وفكر لان العلوم البدئية لا تحتاج في تحصيلها الى
شئ من الكسب فكيف الى وجوب استحضار شئ من القواعد
المنطقية وانما قال يجب استحضارها لان القواعد بنفسها لا تعيد
معرفة الفكر والامم يعرف من المنطق غلط اصلا وليس كذلك
لانها ربما يغلط لاهال القواعد او لسيانها والى هذا يشير
قولهم في تعريفهم المنطق تعصم مراعاتها الذهن وانما قال
وجب استحضارها لمن يتبداء في شئ من العلوم لانه آلة
لسائر العلوم وآلة الشئ مقدمة على ذلك الشئ فان قلت
يلزم كونه آلة للعلوم وكونه آلة لنفسه لانه من العلوم
قلت انه علم لنفسه وآلة لغيره والشئ الواحد يجوز ان
يكون آلة وعلميا باعتبارين لو المراد من العلوم في قوله
في شئ من العلوم سوى المنطق مستعينا بالله تعالى
اي طلبا منه المعونة انه مفيض الخير هو ما يتفجع به في نقص
الامر والوجود اي العطاء على عبادته ثم لما كان الغرض
من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده والفكر اما الخجل

ان لا يسهل بين القوة العقلية وبين
الكسبية في الاكساب وانما كان قاصر بالآلة
سأله قد زين كلية منطق على سائر جزيئاتها
كما ان عسقا ان اسالة النظر ودرية
سأله دأبه عن قنائه ان قد لا الاشئ من
الاناس يحجب بالقوة تعكس الى قوله لا
شئ من المنطق المحجب بالانسان والما
لان العالم الذي هو دأف النور وهو
صورة الشئ في العقل ينقسم الى قسمين تصور
نقط اي لا يقرب بعد حكم ويقاله تصور الساق
كتصور الانسان وقصور بعد حكم عليه
ينبغي او اثبات وقصور الانسان والحكم عليه
التصديق كتصور الانسان وكل واحد منهما اما بهي
كاتب او ليس بكاتب الى كسب وفكر كتصور المراد
لا يحتاج حصوله الى كسب وفكر كتصور المراد
والبرهان كالتصديق بان انما كسب حصره كسب
ولا يقنع النفس والفكر ليس بسبب ذلك والام
وفكر كتصور المراد والفكر ليس بسبب ذلك والام
العالم حادث والفكر ليس بسبب ذلك والام
تتأقن بعض العقائد بعضها في مقتضى افكارهم
بل العاقل الواحد يفتن نفسه بحجب الوقف
فاحجب الى قواعد تفيد معرفة الفكر الذي يتصور
المتصور المعلوم الكسبية وذلك القواعد
القواعد المنطقية تعلم ما ذكر ان المراد بالعقل
العلم الكسبية

الجهول لا النورية والتدقيقة كان للخلق طرفان فتصورات و
تسديقا وكل منها مباد ومقاصد فكان اقسامه اربعة خبدي
النسوبات الكلية الجنس ومقاصدها القول الشارح ومباد
التدقيقات الفيايا واحكامها ومقاصدها القياس في القياس
بحسب المادة حمة يستوفى الصناعات الجنس في مع الاقسام
الاربعة ابواب تسعة للخلق وبعض المتأخرين عذ مباحث الالفاظ
جزء منها فصارت عشرة ولما اراد المتأخر ان يلج الى كل واحد من
هذه الابواب تشيلا للطلاب رتبها على وفق ما اسرنا اليه
فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر
الخطبة ايساغوجي اي هذا باب ايساغوجي وهو لفظ
يوناني مركب من ثلث كلمات الاول ايس معنى اات والثاني
اغومعاه انا والثالث ايجي معنى اتم بقله المتطيق وجعلوا
على الكلمات الجنس اعني النوع والجنس والفصل والحاصي والاعرف
العام واختلف في سبب تسميتها به فقل ان حكما من الحكماء المتقد
اودع تلك الكلمات عند شخص مسمى بايساغوجي وكان يظا
فاله قوة استخراج ما فيها ثم جاء الحكماء وقرأها عنده وكان ذلك
الحكيم يخاطب له بيايساغوجي كذا وكذا فصار لفظ ايساغوجي
علما لها فعلى هذا يكون تسمية الشئ باسم قارنه وقيل ان علما
للحكيم الذي اخترعها ورونها ثم جعل علما لها فعلى هذا يكون

تسعة ابواب
التليح هو الاشارة الى شئ من بعد فيه
اشارته الى ان الحق اورد في كل باب
شيئا يبيد على سبيل الاجمال
التليح ان يشار الى قصة
او مثل او غير من غير ذكره

في كل باب من ابواب التليح
التي هي ابواب التليح
التي هي ابواب التليح

وهي ابواب التليح
وهي ابواب التليح

تسمية المستخرج باسم المستخرج وقيل انه في الاصل اسم لورده
خمس درجات ثم نقل الى هذه الكلمات لتكن بين المنقول وال
المنقول اليه فعلى هذا يكون تسمية الشئ باسم شبيه وهذا هو
مشهور في وجه تسميتها به وانما انحصرت الكلمات في الجنس
لان الكلي اذا نسبناه الى ما تحت من الجزئيات فلا يخ امان ان يكون
تمام ماهيتها او داخلها فيها او خارجا عنها فان الاول فهو النوع
وان كان الثاني فهو لا يخلو من ان يكون مقولا في جواب ماهو
اولا الاول الجنس والثاني الفصل وان الثالث فهو لا يخلو من
ان يكون مقولا في جواب اي شئ هو في عرضه او لا الاول الثاني
والثاني العرض العام ثم لما كان مقصودهم لتخصيص الكليات وبيانها
من الاصطلاحات المنطقية والتحصي الجوهري والجهول اما
تصورتي او تصديقي والموصول الى الاول القول الشارح الذي
من الكليات والى الثاني الحجة المركبة من القضايا كان نظرم
اما الى قول الشارح وما يتركب هو منه واما في الحجة وما يتركب
هي منه وهو لا يتوقف على الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما
كانت معرفة الكليات الجنس يتوقف على معرفة الدلالة الثلاثة
واقسام اللفظ بدءا ببيانها فقال اللفظ الدال بالوضع الدلالة
هي كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وبشي
الشئ الاول دالا والثاني مدلوله والدال ان كان لفظا فالدلالة

هذه اشار الى جمل سداد مقدر كان قبل
لم تقدم بحث الدلالة واقسامها وانما
اللفظ على الكلمات مع ان المقصود بالوضع
بيانها فاجاب عنه بقوله وهذه يتوقف
وهو مثل الانسان يستحصل من
المعلوم التصوري وهو مثل الحيوان
الناطق مثال العالم متغير وكل متغير
فان اذا تصور العالم وسئل عن احواله
مع اعتبار ما هو العالم حاد وسئل عن احواله
التصديقي وهو العالم حاد وسئل عن احواله
والوضع المطلق تعيين شئ في الواقع
الاول فهم الثاني العالم به بغير الوضع
اللفظي فوعان شخص هو تعيين لفظ معين
بعد وتوحي وهو تعيين جهة افرادية
او تركيبة المعنى

فان قيل قد قيل ان اللفظ لا يدل على شيء من نفسه بل هو كناية عن معنى
 هذا المعنى وهو ان اللفظ لا يدل على شيء من نفسه بل هو كناية عن معنى
 الذي لا يمتنع ان يكون اللفظ كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 شوب اليها والشوب الى الطبيعة الطبيعية

لان العلم هو متغير فيهم منه المعنى سواء كان زكيا
 او غيبا ومن يعلم او يعلم منهم منه المعنى سواء
 كان زكيا او غيبا ويظهر ان ذلك كان المراد من اللفظ
 هذا اللفظ لا يدل على شيء من نفسه بل هو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة

وكذلك لا دلالة للعلم على معنى واحد من نفسه بل هو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 كما ينبغي ان لا يكون اللفظ كناية عن معنى واحد من نفسه بل هو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 يكون دواء فذلك هو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 على ان اللفظ لا يدل على شيء من نفسه بل هو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 حتى يكون دواء فذلك هو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 من شيا ولا خارجا حتى يكون اللفظ كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة

ذلك اللفظ لا يدل على شيء من نفسه بل هو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة

لفظية ولا تغير لفظية وكل منهما اما وضعية واما عقلية او طبيعية
 لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى
 او بواسطة العقل او بواسطة اقتناء الطبع وان كانت الاولى فالدلالة
 لفظية وضعية كدلالة اللفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت
 الثانية فالدلالة لفظية عقلية بحسب عقلية كدلالة اللفظ المسموع
 من وراء الجدار على وجود اللفظ فان كانت الثالثة فالدلالة
 لفظية كدلالة لفظ الاخ بفتح الهزة والخاء المعجمة على الجمع
 مطلقا وكدلالة آح بفتح الهزة وضمها والخاء المعجمة على جمع
 الصدر وهو الحال وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان يكون
 بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى
 فالدلالة غير لفظية وضعية كدلالة دوال الاربع على ما وضعت
 هي له وان كانت الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة
 الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة غير لفظية طبيعية
 كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على الفسق والمرد
 والمقصود الاسفل بالنظر الى المنطق الدلالة اللفظية لان غيرها غير
 منضبط لاختلافه باختلاف الطبايع والعقول بخلاف اللفظية
 الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ الدال
 بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لموافق اياه وعلى
 جزئه اي جزاء ما وضع له بالتضمن لدلالة على في ضمن الموضوع له

دلالة سماء بالطبيعة
 اللفظ الدال

أي لفظ الدال

لا يوجد في الخارج ان يكون بغيره وغيره

لا يوجد في الخارج ان يكون بغيره وغيره

لا يوجد في الخارج ان يكون بغيره وغيره

لا يوجد في الخارج ان يكون بغيره وغيره

لا يوجد في الخارج ان يكون بغيره وغيره

لا يوجد في الخارج ان يكون بغيره وغيره

لا يوجد في الخارج ان يكون بغيره وغيره

في كون اللفظ دلالة خارجية
 شرط لدلالة اللفظ

لان كماله اي ما وضع له جزءا اما ان كان لم يكن له جزءا في الباطن مثل الواجب
 تعالى واللفظ فلا يتصور التضمن وعلى ما يدرى من اي يلزم ما وضع له
 في الذهن بالتزام واللزام ثلثة ذهنا وخارجا كقابل العلم بصفة
 الكتابة للانسان ولزام خارجا فقط كسواد الغراب والرجل
 ولزام ذهنا فقط كالبر للهي والمعتبر في الدلالة الالتزام اللزوم
 الذهني وهو كون الشيء مقنيا للآخر في الذهن بمعنى كماله تحقق
 اللزوم فيه ولذا قيده بقوله في الذهن بمعنى كماله تحقق ولا يجوز
 ان يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الشيء مقنيا للآخر
 بمعنى كماله ثبت اللزوم في الخارج ثبت اللزوم فيه اذ لو كان شرطه
 يحقق دلالة الالتزام بدونه لامتنع تحقق الشرط بدون الشرط
 والالزام باطل وكذا اللزوم لان الالزام كالمعنى يدل على الملكة كالبر
 التزاما لان المعنى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا مع ان بينهما
 معاندة في الخارج وفي قوله ان كان له جزءا اشارة الى ان المطابقة
 لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام يستلزم خلافا للفظ
 الرأى واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة فدل
 للمطابقة لفظية لانها بمعنى اللفظ والاخرى ان عقليان لتوقفهما
 على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولزامه وقيل وضعيان
 وعليه اكثر المتكلمين واما انحصرت الدلالة اللفظية في التضمن
 لان اللفظ الدال بحسب الوضع على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام

واللفظ لا يدل على شيء من نفسه بل هو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة

وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة
 وهو كناية عن معنى واحد وهو العقل بالضرورة

كيفية الانسان هو الحيوان الذي خلق الله تعالى له من صفاته
 كقوة العقل والارادة والقدرة على العمل والخلق
 كقوة العقل والارادة والقدرة على العمل والخلق
 كقوة العقل والارادة والقدرة على العمل والخلق
 كقوة العقل والارادة والقدرة على العمل والخلق
 كقوة العقل والارادة والقدرة على العمل والخلق
 كقوة العقل والارادة والقدرة على العمل والخلق
 كقوة العقل والارادة والقدرة على العمل والخلق
 كقوة العقل والارادة والقدرة على العمل والخلق

ما وضع له أو على جزء ما وضع له أو على ما يلزم ما وضع له في الذهن
 فان الأول فالدلالة بالمطابقة وان كانت الثانية فالدلالة بال
 التضمن وان كانت الثالثة فالدلالة بالالتزام مثال الدلالة
 بالمطابقة كاللسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة و
 انما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لقام ما وضع له
 وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذ اتوا ففنا ومثال الدلالة
 بالتضمن كاللسان فانه يدل على احد هاتين على الحيوان فقط
 او على الناطق فقط بالتضمن لكن لا مطلقا بل عند ارادة المعنى
 المطابق اعني المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ
 دالا على معنى المطابق فقط ولا يكون دلالة عليه تضمنا بل مطلقا
 كما في دلالة لفظ الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة
 احدهما منه لا عند ارادة المجموع وانما سميت هذه الدلالة
 بتضمنا لانه يدل على ما في ضمن الموضوع له ومثال الدلالة بالالتزام
 كاللسان فانه يدل على قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام
 وهذا ايضا عند ارادة معنى الموضوع له لانه على امر خارج
 اللازم مطلقا وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ
 لا يدل على كل امر خارج عنه والالتزام دلالة اللفظ على معان
 غير متناهية ولا على حكم بعض غير مضبوطة لعدم الفهم بل يدل
 على امر خارج اللازم له ثم لما فرغ المتكلم من بيان الدلالة

أي مشو دلالة لفظ الانسان

لان الامور الخارجة عن المعنى الموضوع له
 غير متناهية بالضرورة
 اي يضطر بوجوب الفهم وهو اللازم للذهني
 البين بالمعنى الاخص
 إشارة الى ان الاسم للتعريف المهدى به

اي امور
 غير متناهية
 وهو ظاهر
 البطلان

الدلالة الثالث شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال ثم اللفظ المو
 الموضوع لمعنى اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة
 على جزء معناه وهو اسم من ان لا يكون له جزء كقوله علم او كانه جزء
 لا لغناه جزء كلفظ النقطة او كان له جزء ولغناه ايضا جزء لا ليد
 جزء ذلك اللفظ على جزء معناه كاللسان فانه لفظ لا يراد بجزء
 دلالة على جزء معناه فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان
 والنون منه لا يدل على الناطق او كان له جزء دال على المعنى
 لكن لا على جزء المعنى المراد فكسب الله على اذ ليس بشئ من القوة
 والالوهية جزء للشخص المعلم لان المراد ذاته الشخصية او كان
 له جزء منه دال على جزء المعنى المراد ولا يكون ذلك مرادة خال
 كون المعنى مرادة كالحیوان الناطق على اذ ليس بشئ من معاني الحيوان
 والناطق الجزئين للسان الجزء للشخص المعلم مراد في حال العلم
 وانما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على الذات الشخصية لللفظ
 له اقسام واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك اي الذي يراد
 بالجزء منه دلالة على جزء معناه بان يكون القيود الخمسة متحققة
 كواي الحجارة فان الراي يراد بالجزء الدلالة على ذات صدر
 منه الراي والحجارة يراد به الدلالة على جسم معين بالقياس
 النوعي فان قلت لم قدم المعنى تعريف المفعول على تعريف المؤلف
 مع ان الاول عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المؤلف

وان تعرض لعدد فتنبيه على انه لا يضر في ان
 هو ما يراد على ان الفرد عندهم اربعة على ما
 ينحصر بتقديرهم

وتعريف المفعول يتعلل المركب التام وهو الذي
 يستحق السكون عليه وغير التام ان حصل
 وهو الذي لا يستحق السكون عليه فالتام ان حصل
 السكون والكم لا يستحق السكون عليه فالتام ان حصل
 ذلك فهو التام لان الجزء الثاني قيد الاول فهو
 وغير التام لان الجزء الثاني قيد الاول فهو
 المركب التقديري كحسب علمه وان لم يكن كذلك
 فقد انقضت التقديري كحسب علمه

لان المراد في حال العلمانية الذات
 المعاني مع قطع النظر عن حقيقة
 الذات

فيكون المعنى ان الجسم الذي في المثال المذكور ليس
 الا بحد من ان لا ينفصل عن الجسم من غير ان يكون
 له الاضداد

قد انصرف بالنظر عن المنع باعتبار الوجود الخارجي
وبالنظر عن المنع باعتبار الوجود الداخلي

هذا هو المقدم وضابطا في الواقع
الطبع ولان عدم مقدم على الوجود وان
لكن تخصيص المنع بالنظر لا يخلو عنه فان
الكليات ما بينه وبين كلياتها الثانية والثالثة
انما هي في تلك التخصيص هي تاليف لا تفرز
مفردات كلياتها في الكليات التي هي
وهو ان لا ينفك عليه من
والتي هي كلياتها في الكليات التي هي
والتي هي كلياتها في الكليات التي هي

فلا يكون تعريف الكلي باعتماد التفرقة
التي هي كلياتها في الكليات التي هي
المراد بعدم المنع عدم ضيق في العقل

بأن لا يقال الكلي ما لا يمنع تصور مفهومه من واقع
الشركاء لهم ان المنع من الشركاء يجب
التصور والمفرد في العقل سواء كان
شيئا اخر لا يلزم دخول مفهوم الواحد
في حد الجزئي اذا لم يكن مفهومه
لا بد من ان يكون المفرد مفهومه

وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والاعدام انما عرف بملكها فافت
ان مقصود المقسم هنا التقسيم بقرينة تقدير اللفظ وانما
منه ضمنا والتقسيم باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات
المفرد سابق على ذات المركب ولعلم ان المؤلف والمفرد واقسامها
الاتية اقسام للمفهوم اولاد بالذات وثانيا بالعرض نسبة
للدال باسم الدلول الا ان المقسم اعتبارا التقسيم المجازي فيهم
المبتدئين ولما نرى مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع في مباهة
الاصطلاحات فقال واللفظ المفرد بالنظر الى معناه اما كلفظ
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي لا يمنع مفهومه لان حيث
هو بل من حيث هو انه متصور على ما يفيد قيد النفس عن وقوع
الشركة بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك ان كان فرض
صدقه على كثيرين لا اشتراكه في الواقع ولا فرضه بالفعل حتى
يدخل الكليات الفرعية كثيرا كالكليات الهادى تعالى عن اسمه ولا شئ
ولا يمكن في تعريف الكلي وتخرج عن تعريف الجزئي والا لا تنقضا
جعا ومنعا وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات ما يمنع الا
بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجي كواجب الوجود تعالى فان
قطع عرق الشركة عنه واما بالنظر الى مجرد تصور فلا يمنع عن صدقه
على كثيرين والالم ينجح في اثبات وحدانيته الى دليل خارجي ولا
ولا احتياج فيه الى دليل مقدر فظهر ان العقل لم يمنع صدق مفهومه

المفهوم هو الذي حصل
في العقل عند سماع اللفظ

الكلي هو الذي اذا لاحظ العقل مفهومه
وقطع النظر عن الخارج علم ان اشتراك
بين كثيرين والجزئي بخلاف ذلك

حيث قال اللفظ المفرد اما كلفظ
ولم يقبل الفهم اما كلفظ

مفهومه على كثير عند قطع النظر عن دليل الخارجي واما تفريده
بالنفس فليلا يتوهم دخول مفهوم الواجب في حد الجزئي واما
ذكر المفهوم فبني على ان مورد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون
المفهوم مفهوم مثال الكلي كالانسان فان مفهومه اذا تصور
لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراده واما جزئي وهو ما
يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك اي عن وقوع الشركة بين
كثيرين كزيد لان مفهوم زيد بالذات مع الشخص وهو من حيث
انه متصور يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين بان يحصل من قفل
كل واحد منهما اثر متحدة مثلا اذا واثنا زيدا ولا خطاه مع
مشخصاته يحصل منه في اذهاننا الصورة الانسانية المنقطة
بالواقع واذا راينا عقبيه بكرة ولا خطاه ايضا مع مشخصاته يحصل
منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا واما قسم
المفرد الى الكلي والجزئي دون المؤلف لان كون المؤلف كليا وجزئيا
انما يكون باعتبار اجزائه كليا وجزئيا او نقول قسمة المفرد اليها
لابتاني قسمة المؤلف اليها وقدم الكلي على الجزئي لان الكلي
جزء الجزئي غالبا كالانسان فانه جزء لزيد الجزئي لان الانسان هو
الحیوان الناطق وزيد هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئي
كل كون الكلي جزء منه على تقدير كونه مركبا ولان الكلي مادة
الحدود والبراهن والمطالب بخلاف الجزئي اعلم ان الجزئي

اي انما هو من الناحية الخارجية والنظر في الشيء

والتي هي كلياتها في الكليات التي هي

هذا هو المقدم وضابطا في الواقع
ان يقال ان قولكم هذا وهو اعلم
ان انظره والمركب واقسامها
انما هي اقسام للمفهوم
وبالذات واللفظ ثانيا والعرض
شعر ان حورد القسمة المفرد
دون اللفظ فعلى هذا يلزم
ان يكون للمفرد مفهوم
فاجاب بقوله واما ذكر
المفهوم اه

لان اللفظ المفرد بالنظر الى معناه اما كلفظ
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي لا يمنع مفهومه لان حيث
هو بل من حيث هو انه متصور على ما يفيد قيد النفس عن وقوع
الشركة بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك

يطلق بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئياً حقيقياً لأن جزئيته
بالنظر إلى حقيقة المنفعة من الشركة وبأزله الكلي الحقيقي وعلى كل
اختصاص تحت الاسم كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ويسمى جزئياً اضافياً
لأن جزئيته بالاضافة إلى شئ آخر وبأزله الكلي الإضافي ولما فرغ
من تقسيم اللفظ المفر إلى الكلي والجزئي ابتدأ بالكلي فقال واللفظ
المفر إلى الذات وهو الذي يدخل في حقيقة جزئيات كالحيوان
بالنسبة إلى الإنسان والفرس فان الحيوان كلى الذاتي داخل
في حقيقة الإنسان لكونه مركباً من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة
إلى الفرس والبقر والبغل وغيرهما من الأفراد النوعية المندرجة
تحت الحيوان اعلم ان الكلي الذاتي يطلق بالاشتراك على معنيين
أحدهما ما يكون داخل في حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون
خارجاً عنها والمراد من الدخول هنا هو المعنى الثاني يدخل
نفس الماهية في الكلي الذاتي وأن حمل على المعنى الأول لم يصح
بعد ذلك تقسيم الكلي الذاتي إلى الجنس والنوع والفصل فان الذي
على المعنى الأول ليس بذاتي لأنه تمام حقيقة الجزئيات فيلزم
منه دخول الشئ في نفسه وهو محال وأما على المعنى الثاني
فيكون نفس الحقيقة ذاتية غير لانه كما يصدق على جزء الحقيقي الأم
المساوي أعني الجنس الفصل انهما غير خارجان عنها كذا يصدق
على نفس الحقيقة انها غير خارجة عنها ولا يلزم كون الشئ عزيزاً

لكن ثم تغير ظاهر الأثر لا لا ليعبر به على نفس ما هيته
تصنيفاً إلى أن لا بالمدلول في حقيقة خبرياً

فليس الغيبين لهم والخس مطلقا لان
سادق على نقل الماجة ورواها
الانسان لا يدخل في حقيقة خريانة
لان حقيقة هي الانسان والشي لا يدخل
في نفسه فان الانسان كما عرض
الذي لا يدخل الانسان مخالف
يكون داخل في الحقيقة وهو ان
وكل ما مخالف الذي هو عرضي
الانسان عرضي

والذي لا يخرج عن نفسه

الحقيقة انهما غير خارجي
عنهما

بعضي بذكر ان لا يكون
خاتم حقيقة الشفا

غير نفسها وهو محال فان تلك حقيقة النوع عين الذات فكيف
يكون ذاتيا اي منسوبا الى الذات والنسبة نفسى المغايرة بين
النسب والنسب اليه والشئ لا يفاير نفسه قلت اطلاق الذات
عليه اصطلاحى لان الذاتى اصطلاحى هو الذى ليس بعرضى
ومن هذا لا يلزم كون الشئ منسوبا الى نفسه واما عرضى وهو
الذى بخالفه اى لا يدخل فى حقيقة جزئياته بان يكون خارجا
كالفاصل بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل فى حقيقة جزئياته
الانسان التى هي زيد وعمرو وبكر فان قلت ان الحكم على الناطق
بانه داخل فى حقيقة الانسان وعلى الفاصل بانه خارج عنها
تحكم لكونهما مساويين فى اختصاصهما بالانسان قلت
ههنا قاعدة وهي ان نوعا ما اذا كان له خواص متوترة كالناتق
والعجب والفاصل فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتى اقدم
اقدام الخواص الناطق لان اختصاص الناطق بالانسان
اقوى من اختصاص الفاصل لان اختصاص الفاصل به
ومتفرع على اختصاص الناطق به وبناء على ان الانسان ما
لم يتصف بالادراك مطلقا وهو النطق فلم يتصف بالادراك
مطلقا وهو النطق ما لم يتصف بالافعال عند ادراك الامور
الغريبة وهو الفهم والذاتى قد سبق بيان ماهو المراد منه
وهو يخصص فى ثلاثة اقسام الجنس والنوع والفضل لانه ما نقول

وَمَا يَدْرَأُ بِالْجُنَّةِ أَنَّهَا جُنَّةٌ يَا مُصَلِّ

نایب

۱۸۱

وفاقی

[illegible]

فأما بصرح قولهم النوع
ذاتي

والمراد بتمام الماهية الحقيقة هي ان يكون حقيقيا غير موهوم
والله الماهية حقيقة ولا يكون حقيقيا غير موهوم

وَأَعْلَمُ أَنْ يَزِمَ تَنَاهَى لِيَنْفِيسَ فِي الْعَاقِلَةِ أَلَا
جَنْسٌ لَا يَكُونُ فِي نَوْحِ جَنْسٍ رَأَا لَزِمَ تَرْكِبُ اللَّحْظِ
مِنْ أَجْزَاءٍ غَيْرِ تَنَاهِيَةٍ تَقْتَضِي نَعْدًا حَالًا
أَحَاطَ بِهِ الْفَعْلُ بِمَا رَأَى الْمُسْتَعْمِلُ نَبَاهًا إِذَا
الْفِعْلُ الْمَاضِي بَالِكُنَّ وَبَزِمَ تَنَاهَى الْأَنْفِ
لَا يَكُونُ مُخْتَصِمًا فِي الْأَعْيَانِ بَقِيَّةً وَلَا يَزِمُ
وَأَمَّا الْعَاقِلَانِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِرَ تَفْعُلَ كُلَّ
فِيهَا الْأَنْفَاءُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِرَ تَفْعُلَ كُلَّ
فِيهَا يَوْعَا

اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة فقط وهو الجنس او في جواب
 ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع او مقول في جواب
 اي شئ هو الفصل ولذا قال اما مقول في جواب ما هو اي في جواب السؤال
 بما هو بحسب الشركة المختصة اي الخصوصية ايضا يعني كما انه يكون
 مقولا في جواب السؤال بما هو حال الشركة لم يكن مقولا في جوابه
 حال الخصوصية كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس اي بالنسبة
 الى افراد المخلقة الحقيقة فانه اذا سئل بما هما عنهما كالحصان جوابا
 عنهما لان السؤال بينهما وتام الاشتراك هو الحيوان فقط فيكون
 هو الحيوان فقط فاذ افراد كل واحد منهما لان السؤال هو عن شئ
 واحد طلب تمام الماهية المختصة به وليس الحيوان كذلك بل هو جزء
 عن تمام ماهية كل واحد منهما فيكون الجواب في السؤال هو الانسان
 وحده هو الحيوان الناطق وعن الفرس وحده هو الحيوان الصاهل
 لكونهما تمام ماهية كل واحد منهما وهو اي ذلك المقول الجنس تقدم
 على النوع لا يجرؤ المزعج والمجزء مقدم على الكل وبرسم الجنس بانه
 كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو قوله
 كل جنس للجنس مثل سائر الكليات وقوله مقول انما ذكر ليعتق به
 قوله على كثيرين وقوله على كثيرين انما ذكر ليوصف بقوله مختلفين
 بالحقايق وبقوله مختلفين بالحقايق خرج النوع والخاصة والـ
 الفصل القريب وبقوله في جواب ما هو خرج الفصل البعيد

هو في ذاته

بما هي عن اثنين طلب تمام الماهية المشتركة بينهما

تقدم من قولنا فقط والام بفتح فوله وهو اي ذلك المقول الجنس لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في احد فكان افراد ذلك وان

وهو الذي

الماهية في السؤال لم يصح الحيوان ان يقع على كل واحد منهما

البعيد والمرض العام وخاصة الجنس اعلم ان الجنس اما عال وهو
 الذي تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيتة
 واما متوسط وهو الذي فوقه وتحته جنس كالجسم النامي
 واما اسفل فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان واما اسفل
 وهو الذي ليس فوقه جنس وتحته جنس كالألوان ولم يوجد
 مثال واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
 معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما من الافراد فحين
 فانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الجواب الانسان لان
 السائل طلب الماهية المشتركة بينهما الانسان فيكون جوابا عنه
 واذا افراد الاقران بان سئل عن زيد فقط وعمرو فقط كان الجواب
 ايضا الانسان لان السؤال عن الافراد على كمال الانفراد طلب
 الماهية المختصة بكل واحد الماهية بكل واحد هو الانسان فقط
 فعلم منه ان النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
 والخصوصية معا وان افراد النوع منحصرة في الجزئيات الحقيقية
 وهو اي ذلك المقول النوع وبرسم بانه كل مقول على كثيرين
 مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فذكر الكلي و
 المقول على كثيرين كما مر وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة اخذ
 عن الجنس والخاصة والمرض العام والفصل البعيد وقوله
 في جواب ما هو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانها

وانما من الممكن النوع مقول على كثيرين ما هو ام
 من القول على كثيرين في الخارج او في الذات ليس
 النوع المسمى في شئ من الذات في الخارج كالشئ
 فانه وان لم يكن لها اثر في الخارج فكذلك لها اثر
 في الذات

والماهية المشتركة بينهما

فان الجنس كالحيوان وخاصة كالاساس والفرق
 بالادارة والمرض العام كالاشياء النفس
 بالقدرة والفصل البعيد كالشئ الانسان
 فكل واحد منها مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
 فانما الانسان والفرس في جواب الحيوان

مقولان في جواب اي شئ هو في ذاته وعرضه اعلم ان النوع
 قسمان: اضافي وهو مندرج تحت حقيقة وهو ليس تحت
 جنس كالانسان فيبينها عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في
 نحو الانسان فانه نوع اضافي لاندراجته تحت جنس وهو
 الحيوان وحقيق اذ ليس تحت جنس ويتفرد الاضافي بنحو الجسم
 النامي فان فوته جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحيوان
 ويتفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على قول
 بنى جنسية الجوهر ولما فرغ من القسم الاول والثاني للذاتي شرع
 في قسم الثالث منه فقال واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول
في جواب اي شئ هو في ذاته اي حقيقة ههنا قاعدة لا بد من
 معرفتها وهي ان السؤال باي شئ هو على ثلاثة اقسام احدها
 ان لا يزداد على اي شئ هو فيه وثانيها ان يزداد عليه في ذاته
 ذاته وثالثها ان يزداد عليه قيد آخر وهو في عرضه فان كان
 الاول كان السؤال عن المميز المطلق فيكون الجواب بما يميزه
 في الجملة سواء كان فصلا قريبا او بعيدا او خطبا او خاصة
 كما اذا سئل عن الانسان باي شئ هو يفتح ان يقال في جوابه
 انه ناطق ناطق او حساس او ضاحك فان كلا منها يميزه عن غيره في
 الجملة وان كان الثاني كان السؤال عن المميز الذاتي فيكون الجواب
 بالفصل القريب وحده لان المميز الذاتي هو الفصل القريب لا غير

كاشا في سواد مقدر وهو ان يقال ان يعرف الفصل غير ضابط في فصل الذي يميز الشئ عن سائر الشئ في الوجود
 كما اذا ركب ماهية من امرين متساويين كالجوهرا مركب من امرين متساويين فان كل واحد منهما يميز الجوهر عن سائر الشئ
 في الوجود دون الجنس

لا غير كما اذا سئل عنه باي شئ هو في ذاته يفتح في الجواب ان
 يقال انه ناطق ولا يفتح ان يقال انه ضاحك او حساس وان
 كان الثالث كان السؤال عن المميز العرضي فيكون الجواب
 بالخاصة وحدها كما اذا سئل عنه باي شئ هو في عرضه فالجواب
 عنه الضاحك فاذا عرفت هذا فنقول الذاتي لا يكون مقولا في
 جواب ما هو بل يكون مقولا في جواب اي شئ هو ذاته هو
 الفصل ولما كان في قوله بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته
 نوع خفاء فشره بقوله وهو الذي يميز الشئ عما يشتركه في
الجنس وانما يقيد بقوله في الجنس بناء على كل ماهية لها فصل
 ولها جنس البتة كما هو متقدمين واما المتأخرين فاختروا وان
 الفصل اهم من ان يميزه عن المشاركات الجنسية كفصل الانسان و
 الحيوان فانه يميز الشئ عما يشتركه في الجنس او المشاركات الوجودية
 كاجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية فانها
 يميز الشئ عما يشتركه في الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية مركبة
 من **ج** و **د** متساويان في الصدق كان كل واحد منهما ماهية **ب**
 عما يشتركه في الوجود وهذا الخلاف مبني على امتناع تركيب الماهية
 من امرين متساويين او امور متساوية عند المتقدمين وجوابه
 عند المتأخرين كان التصا اختيار مذهب المتقدمين ولم يذكر
 لفظ الجنس في رسمه كقفا بما ذكره في تفسيره او اشار في الموضعين

اي لا يجوز ان يطلق اسم على السؤال بكون
 السؤال عن المميز المطلق فيكون الجواب باي
 ميم كان اي سواء كان ذاتيا او عرضيا يكون
 الجواب مطابقا للسؤال

ولما كان في الوجود ايضا كان قد انشغل
 بغيره فله الماهية المركبة من امرين متساويين
 او امور متساوية اللهم الا ان يقال انقضاء
 بالجنس بناء على بطلان تركيب الماهية من امرين
 متساويين او امور متساوية

مثلا ان فرضنا ان ماهية الانسان كانت
 وضاحك ولم يكن بها جنس فلا يميز ان
 عن المشاركة الجنسية بل الوجودية كقفا
 وانع عبد الله

الشيء انما هو كونه
عن الماهية الموجودة والوجود
وما هي الماهية الموجودة التي يوجد في

قادر الادلة هو ان يكون الماهية
بالنسبة الى الانسان او لا
عن الماهية سواء امتنع العقل
من حيث هي لا كالكاتب بالهوية
لا تفردية العقل او عن الماهية الموجودة
كالمسودات العقل لان السواد ليس بالوجود
الماهية العقل من حيث هي والاشكال
كل اشكال اسود وليس كذلك في الدين

والاشكال هو العقل المقارن كالكاتب بالفعل
بالنسبة الى الانسان او لا
سواء وقت المقارنة لا يمكن المقارنة
الوجه وحق العقل او العقل كالكاتب والنسبة
اولم يقع اسود لا العقل في الدائم لم يكن
وصاله ولا العقل كان حركه بالفعل
اي لا يكون العقل كالكاتب بالفعل
ونسبة الخاصة بالاشكال بالفعل
وانما ما سيج الزوال كالقبالة او غير
الزوال كالعقل او المقارن بالامكان كالفرد
الدائم

للتشبه وتسمى هذا لازم الماهية او عن الماهية الموجودة بان يمنع
انفكاكه باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن كالسواد للجيش
فان السواد ليس بل لازم الماهية الجيش من حيث هي والاشكال
كل انسان اسود بل لازم لوجوده وتسمى هذا لازم الوجود
وهو العزم اللزوم كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان
او لا يمنع انفكاكه عنها بل يمكن مفارقتها عنها وهو العزم المفارقة
وهو على قسمين الاول ما يكون مفارقة بالفعل اما سيرا كنفارقة
القيام عن القائم اسيرا كنفارقة العشق عن العاشق والثاني
ما يكون مفارقتها بالامكان لا بالفعل كنفارقة حركة الافلاك
فانها لا تنفك عن الفلك بالفعل مع انها يمكن الانفكاك عنه
وكل واحد منها اي من العزم اللزوم او المفارقة اما ان يتحقق
بحقيقة واحدة وهو الخاصة وهي ثلثة اقسام احدها ما يوجد في
جميع الافراد ذي الخاصة مع امتناع انفكاكها عنه وتسمى هذه
شاملة لازمة كالضاحك بالقوة بالنسبة الى جميع افراد الانسان
مع امتناع انفكاكه عنه وثانيها ما يوجد في جميع افراد ذي
الخاصة لكن يجوز انفكاكه عن كل واحد من افراد ذي الخاصة
وتسمى هذه خاصة شاملة غير لازمة كالضاحك بالفعل الى
الانسان فانه يوجد فيه في وقت دون وثالثها ما لا يوجد في
جميع الافراد ذي الخاصة بل يوجد في بعضها وتسمى هذه خاصة

الشيء انما هو كونه
عن الماهية الموجودة والوجود
وما هي الماهية الموجودة التي يوجد في

الى المذهبين فعلى هذا لا يرد ما قيل لو قال في الوجود بعد
قول الحق لكان كمثل ذلك اعني ما يميز الشيء عما يشترك في
الجنس كالتعلق بالنسبة الى الانسان فان التعلق يميز الانسان
عما يشترك في الجنس كالتعلق بالانسان والتعلق بالقرى وغيرهما فاذا
سئل عنه باي شيء هو في ذاته كان الجواب التعلق وهو الفصل
وهو اما قريب ان يقره في الجملة عما يشترك في الجنس البعيد ويرى
اي الفصل بانه كذا يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته
فقله كذا جنس يشمل الكل كما وقوله يقال على الشيء في جواب اي
شيء هو يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الاولين يقا
في جواب ما هو لا في جواب اي شيء هو لا يقال في الجواب
اصلا وقوله في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت
يتميز الشيء لكن لا في ذاته بل في عرضه انما قال على الشيء ولم يقل
على كثرين كما قال في سائر تعريفات الكل كما يشمل فصل النوع الذي
ينحصر في شخص واحد بحسب الخارج كالشمس واما العرضي
فقسمان خاصة وعرض عام لانه ان اخص بحقيقة واحدة
فخاصة واشتمل على الحقايق فعرض عام فبهذا الاعتبار صار الكل
خسا وان ادرج فيه تقيم آخر على ما قال الحق فاما ان يمنع
انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
هي هي بان يمنع انفكاكه عنها في الذهن والخارج معا كالفردية للشيء

لا يرد اسأل عن الانسان باي شيء هو
ذاته كان الجواب انما هو لان السؤال باي شيء
هو انما يطلب على يميز الشيء عن غيره وكذا
ما يميز الشيء على الجواب فان كان الشيء يميز
الجواب فيميز الانسان عن غيره

في الجنس القريب واما بعيد
في الجملة عما يشترك

فان قلت ما السبب انما قال فيما سبق ان الكل
والله وهما قال جنس قلت لا يجوز ان
يكون فرد يقال له في التوهم لا بالجنسية
لان المصنفين ذكر ان الفصل على خمسة
المنوع من الجنس فكان فيه مظنة ان يترجم
ان الفصل لا يقال ولا يجوز عليه لان المظنة
لا يقال ولا يجوز على العلوم على الدين

في الحقيقة وجودها في الذهن

في الحقيقة وجودها في الذهن

اما بان يكون تصوير
سبا لاكتساب تصوير امامية
بنيتها وهو الحق

الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة لكل من اراد ان يتعلم

کی طرف سے
میں نے اپنی

فان قيل ان اريد بالمهاجرة فما يحتاج الى المد
الناقص من التعريف وان اريد بما ينفك
يدخل الرسم الاعظم منها لا ينفك العام
وما نقول الا في ضمنه من وقد بين بطلانه
لا يتحقق الا في ضمنه من وقد بين بطلانه
فيطل الاعظم مراد به من كونه متحققا فلا يلزم
كونه العام مراد به من كونه متحققا الا في ضمنه من
من عدم كونه مراد الا في ضمنه الا لا يمكن عامه
عدم كونه مراد الا في ضمنه الا لا يمكن عامه

و انما يقيد بفعل فقط كانه انما يقيد
 تعريف الانسان على ما قالوا لان انما يقيد
 بركب معنى والاختيار للمعان فان كان
 معناه جميع اوجوهه انما كان كالجسم
 انما كان بغيره وانما كان كالجسم
 النطق ونحوه لم يكن حده لان النطق
 رقة والركب انما كان حده لان النطق
 لان الله كونه انما كان حده لان النطق
 بما يحسنه فقام لان كونه انما كان حده
 فلو كان حده لان كونه انما كان حده
 لاما وانما كان حده لان كونه انما كان حده
 عن تلك التسمية فنادى

واما

لان الماشي على القدمين يوجد في الطيور
 وغيره والاشجار يوجد في الفرس
 وغيره وبأدي البشرية يوجد في
 البشر وغيرها واستقام القامة يوجد
 في الاشجار والحيوان بالطلع لا يوجد في
 الانسان

لانه مفسر ومفسر الشئ متأخر عنه والحد الناقص وهو الذي
 يتركب من جنس بعيد للشئ وخصه القريب بالجنس البعيد
 الشئ هو الذي يكون بينهما اجناس اخر كالجسم الناطق بالنبوة
 الى الانسان اما كونه حده فلما امر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع
 الذنيات فيه والرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشئ
 القريب وخاصة الارومة كالحوان الصاحلة في تعريف الانسان
 اما كونه رسما فلان رسم الارترها ولما كان هذا التعريف
 قريبا بالخاصة اللازمة الخارجة التي هي الشئ كان مقربا
 بالانزوكونه فلما كانه مشابه بالحد التام من جهة الله وضع
 في كل واحد منهما الجنس القريب المقيد بامر مختص وانما قيد
 الخواص باللازم لاستناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها
 اخفى من ذي الخاصية والتعريف بالاختصاص غير جازم والرسم
 التام هو الذي يتركب من عريضات تحسن جملتها بحقيقة
 كقولنا في تعريف الانسان الله ماش على قدميه الله يخرج
 الماشي قدم الاربعة كالفرس والبقو عريض الاطراف
 لا يخرج ما ليس بعريض الاطراف كالطيور بأدي البشرية يخرج ما هو
 مسود البشرية بالشمس مستقيم القامة يخرج ما هو منحني القامة
 القائمة كالابل والبقر فلما قال تمامك بالطلع الجميع بالانسان
 اخفى

رسم الارترها
 وعلو شئها
 والعلو من
 المشي خارج
 عن حقيقة

الاشياء
 والاشياء
 والاشياء
 والاشياء

وخارج غيره لان جملة هذه الامور العربية مختصة بالانسان
 لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها في غيره ايضا فان
 الماشي على القدمين يوجد ايضا في الطيور وعريض الاطراف يوجد
 في الفرس وبأدي البشرية يوجد في الحية والسمك ومنقسم
 القامة يوجد في الاشجار واما الصاحلة بالطلع فهي وجوده
 في غير الانسان خلافت لكن الاولى ان لا يوجد اما كونه
 رسما فلما امر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الوسم
 التام حتى يتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الوسم التام
 والحد التام ولما فرغ من التصورات وبأدي مقاصدها شرع
 في التصديقات فقدم مبادئها وهي مباحث القضايا واحكامها
 المركب فقال **القضايا** اي مما يجب ان يحضرها القضايا وهي جمع
 قضية وينبغي عنها بالخبر القضية قول بعض ان يقال لقائله
 انه صادق فيه او كاذب فيه والقول هو المركب ملفوظا
 او معقولا فهو جنس لذلك وبأدي القيود فصل يخرج المركب
 الاشائية سواء كانت طلبية كالامر والنهي والنداء او غير
 طلبية كالقسم وافعال المدح والذم وصيغ العقوبة كعت
 واشترت فانها ليست بقضية بل هي من قبيل التصورات الساكنة
 عند ادباب هذا الفن وكذا يخرج المركبات التقيدية مثل
 الحيوان الناطق والاشائية مثل غلام زيد وغيرهما من نحو

انما يقيد بفعل فقط كانه انما يقيد
 بعد المفعول من كذا في قال فصا وقضايا
 بيا بعد من وابدوا كسرها القصة
 لا يستفاد من قضايا في غير القضايا
 القضايا قضايا البهنة بين الفين والفتن
 قريب الى الالف فكانت جملة تلك الفتات
 فقلوب البهنة بيا فصا وقضايا كافي الطايا
 مع قطع النظر من فسطح المادة فيفسر
 فهو راد الى حاد خوار وانما خشا والله واحد
 واحد في وجود واحد

وقسم القضية الى الجزئية والشرطية بالادلة
وقسم الى التامة والقياسية بالادلة

من نحو خمسة لان صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم
يكن مطابقا لا اعتقاد على مذهب الجمهور ولا اعتقاد الخبير
ولكن كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولهما جميعا
على مذهب الجاحظ وكذا به عدم مطابقته للواقع ولا اعتقاد
اولهما معا ولا حكم في الاشائيات والقيدييات والاضافيات
لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر في طريق النسبة وهما الثبوت
والوقوع كما في الموجبة والانتفاء واللا وقوع كما في السالبة
ولا اداء في الاشائيات والقيدييات والاضافيات ولما فرغ
من تعريف القضية شرعا في تفصيلاتها فقال وهي اي القضية
تقسم اولا باعتبار الطرفين الى قسمين اما حلية وهي التي
تكون طرفاها اعني المحكوم عليه وبد مفردين بالفعل او بالقوة
موجبة كانت كقولنا زيد كاتب او سالبة كقولنا زيد ليس
بكاتب وتسميتها حلية باعتبار طرفيها الآخر الا ان الوجبة
هي الحلية في الحقيقة لتحقيق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا
حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعداد باسم الملكات اتساعا واما
شرطية وهي التي لا تكون طرفاها مفردين وهي اما متصلة
وهي التي تحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير قضية
اخرى فان كان الاول فالشرطية متصلة موجبة كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فانها موجودة فانه حكم فيها بصدق قضية انها

والحمل لا يستلزم مطابقة الواقع بل هو الذي
ان تكون الشيء قولنا على الرغم من الحقيقة
بوجه ولا يخلو كقولنا الانسان حيوان حمل
اشفاق وهو الذي لا يكون الشيء قولنا
عليه بالحقيقة بل بالنسبة اليه كالبياض في
ليس قولنا عليه بالحقيقة وحمل تركيب هو
الحمل بوجه ولا يخلو عند البعض انما ادخل
التركيب في الاشفاق في تلك المقام

فان قلت طر في الشرطية نحو جها في الشرطية
بما يقتضي لان اداء الشرطية تخرجها عن
ان يكونا قضيتين قلنا هذا وان لم يكونا
لفعل لكونها قضيتان بافتواه القريبين من
محم في الدبر

في قوله ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بصدق قضية انها

التيها موجودة على تقدير صدق قضية الشمس طالعة
فان كان للثاني فالقضية شرطية متصلة سالبة كقولنا
ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها
بسلب صدق قضية الليل موجود على تقدير صدق قضية
الشمس طالعة واما شرطية منفصلة وهي التي تحكم فيها بالتساوي
بين لقضيتين فان كان الحكم فيها بالتساوي بينهما ايجابا
فمنفصلة موجبة كقولنا العدد امار ووجا واما ود فانه حكم
فيها بان يكون العدد زوجيا فيكونه فردا وان كان سلبا
فمنفصلة سالبة كقولنا اما ان يكون هذا اسودا واما فانه
حكم فيها بسلب المنفقات بين كونه اسودا وكونه كائنا وتسمية
المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتغالها على اداة الشرط واما
تسمية المنفصلة بها فلتساويها المتصلة من حيث انها مركبتان
من القضيتين فيكون معنى الشرطية في المتصلة حقيقة وفي
المنفصلة مجازا واذا جاز الاول اي المحكوم عليه من القضية
الحلية يسمى موضوعا لانه انما يمنع لان يحكم عليه بشيء
وهو المحكوم به والجزء الثاني اي المحكوم به يسمى محمولا لانه
انما يمنع لان يحكم به على شيء وهو الموضوع وللحلية جزء
اخر وهو النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى
نسبة حكمية ولم يذكرها المعن لانه يريد ان يبين اسم ما

وقوله ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بصدق قضية انها
وقوله حقيقي وهو شخصي وجنلي من جهة
وتدفع مطلقا او اخفى من الادعاء وتوقع
حقيقي من جهة وتوقع اضافي من جهة
هاتين وتسمى وتسمى بتسمياتها
ليس منافات ان يكونا كائنا او اسودا
فان علم ان اجزاء القضية عند المتأخرين
الاربعة نفس المحكوم عليه والمحكوم به
النسبة التقييدية لانه هو الوقوع والادعاء
والادعاء الوقوع والادعاء الوقوع والادعاء
الذي مورد الادعاء والادعاء هذه الامور
عندهم عبارة عن ادائه هذه الامور
الاربعة اعني التصور والتسمية والتقدير
والحكم من ثلثة اجزاء ونفس المحكوم عليه
والحكم به والنسبة التامة هي الوقوع
والوقوع والادعاء التامة هي النسبة
الاولى والادعاء التامة هي النسبة
الاولى والادعاء التامة هي النسبة

سبق ذكره في تقسيم القضية الى الحيلية والشرطية والمذكور فيما
سبق الا الطرفين والجزء الاول من القضية الشرطية سواء
كانت متصلة او منفصلة يسمى مقدما لقدمه في الذكر طبعها
وان تأخر وضعها كما في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس
طالعة والجزء الاخرى التي تليها يسمى تاليا لكونه تابعا وهو
من التلوي بمعنى التبعية والقضية تنقسم ثانيا الى قسمين اما
موجبة ان كانت الحكم فيها بالايقاع كقولنا زيد كاتب واما
سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب ثم ان الموجبة اما محصلة
او معدولة لان القضية الموجبة لا يخلو اما ان لا يكون فيها
حرف السلب وهي محصلة وتسمى وجودية ايضا مثل زيد
كاتب او تكون فيها السلب التي تكون جزء من القضية وهي المعدولة
وانما كانت معدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله
وهو السلب وجعله حكما حكم ما بعده فان كان حرف السلب
جزء من الموضوع تسمى معدولة الموضوع مثل قولنا الاخرى
جماد وان كان جزء من المحمول تسمى معدولة المحمول مثل
قولنا المي لا جماد وان كان جزء منها معاني معدولة الطرفين
مثل قولنا الاخرى لا عالم والسالبة ما يكون فيها حرف السلب
ولا تكون جزء منها اصلا مثل زيد ليس بكاتب ومرادهم
عند الاطلاق بالمحصلة ما لا عدول فيها اصلا وهي محصلة

وتنقسم في هذه القضية وهي كل انسان
كاتب الموضوع لفظه وان كان معدولا وكل
حقيقي وكل زائف وكل موضوع وكل شئ وكل
اشياء وكل لا شيء وكل لا شيء وكل لا شيء وكل
فان كل واحد منهما لا يكون محمول في موضوع
فان كل واحد منهما لا يكون محمول في موضوع
ان كان الحكم فيها بالايقاع

هذا نوع في بيان اعتبار القضية الحيلية والشرطية
في تقسيمها الى قسمين والاول من القسمين
الموجبة والآخر السالبة

محصول الطرفين وبالمعدولة ما فيها عدول سواء كان بطر فيها
او احدها اعلم ان الموجبة محصلة كانت او معدولة تقتضي وجود
الموضوع بخلاف السالبة وكل واحد منهما اي من الموجبة والسالبة
اما محصورة وهي التي كانت الموضوع فيها شخفا معينا وهي
اما موجبة او سالبة كما ذكرنا في مثالها نحو زيد كاتب
وزيد ليس بكاتب اما تسميتها بمحصلة فلخصوص موضوعها
وقد يقال شخصية ايضا لكون موضوعها شخصا معينا او
كان الموضوع كليا فان بين فيها كية الافراد فالقضية تسمى محصورة
ومسورة وهي اما كلية مسورة وهي التي تكون الحكم فيها على كل
الافراد وهو اما بالاجاب او بالسلب فان كان بالاجاب
فهي موجبة كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب وسورها نحو
كل والالف واللام الاستغراقية او العهدية وان كان بالسلب
فهي سالبة كلية مسورة كقولنا لا شئ من الانسان بكاتب وسورها
لا شئ ولا واحد واما جزئية مسورة وهي التي يكون
الحكم فيها على بعض الافراد وهو ايضا اما بالاجاب والسلب
فان كان بالاجاب فهى موجبة جزئية مسورة كقولنا بعض
كاتب وسورها بعض وواحد وان كان بالسلب فهى سالبة جزئية
مسورة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب وسورها ليس كل
وليس بعض وبعض ليس والسود ما اخذ من سورها كية فانه

والوجه الكلية هي التي يحكم فيها بنوع
الاحد من افراد الموضوع والسالبة الكلية
هي التي يحكم فيها بالسلب المحمول عن كل
واحد من افراد الموضوع
والوجه الجزئية هي التي يحكم فيها على بعض
افراد الموضوع بنوع المحمول من غير
التعريض لبعض الافراد
والسالبة الجزئية هي التي يحكم فيها بالسلب
الاحد من افراد الموضوع

وهو كذا في معنى ذلك لا يدخل في حقيقة بولياد
 واما في جزيئاته وتكون مفارقة بالاعتقاد
 اليه بغير حقيقة واحدة يفرق بالادراك

بعضين الاوضاع والازمان
 وباحصارها وباهالها

فانه كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الاسوار تحصر افراد الحق
 ويحيط بها هذا في المبدأ واما في الشروطين فمخصوصها
 وحضورها واهمالها لان الازمنة والاوزاع في الشرطين
 بمنزلة الافراد في المبدأ فكان الحكم فيها ان كان فرد معين
 فهي مخصوصة كذلك في الشرطين ان كان الحكم بالانفصال
 والانفصال فيها على الوضع المعين فهي مخصوصة كقولنا ان
 جئني اليوم اكرمك والافان بين كمية لكم بانه على جميع
 الاوزاع او على بعضها فهي مسورة والانفصال في الوجود
 الكلية في المفصلة كلما ومهما متى كقولنا كلما كانت الشمس
 طالعة فالتأثير موجود وفي المفصلة دائما كقولنا دائما اما ان يكون
 العدد زوجا او فردا وسواء البتة الكلية فيها ليس البتة
 كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس
 البتة اما ان يكون العدد زوجا او فردا وسواء الموجبة للامر
 فيما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان
 النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا
 وسواء البتة الجزئية قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت
 الشمس طالعة كانت الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون
 العدد زوجا او فردا فداخل حرف السلب على سواد الايجاب
 الكلي نحو ليس كلما وليس مهما وليس متى في المفصلة وليس دائما في

باسم

في المفصلة

في المفصلة واما المهمة فبإطلاق لفظها وان نحو اذا كان او
 لو كان او ان كان الشمس طالعة كان النهار موجودا وبإطلاق
 لفظها اما في المفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا
 واما ان يكون كل من الوجبة والسالبة كذلك اي مخصوصة
 ولا كلية ولا جزئية فالقضية بسمي مهمة لا همال بيان كل
 كمية الافراد التي حكم عليها بتلك اداة التور عنها كقولنا
 في الوجبة الانسان في خسرو في السالبة ليس في خسروها
 القضايا اما تكونان مهمليين عند من لم يجعل لام الاستفراق
 في حكم اداة التور او لا نهائين للاستفراق اعلم ان المهمة
 في قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون جزئية والتقديرين الجزئية
 متحققة والشخصية في حكم الكلية ولهذا عبرت في كبرى
 الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فعلم بمسبق
 ان في القضايا مخصوصتين موجبة وسالبة ومخصوصات
 اربع موجبة وسالبة كلية وجزئية ومهمليين موجبة وسالبة
 فان قلت التقسيم غابر وهو لهدم ذكر الطبيعة وهي التي
 يحكم فيها على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسان
 نوع فان الحكم بالنسبة والتنوع ليس على ما صدق عليه
 الحيوان والانسان من افرادهما بل على نفس طبيعتهم قلت
 الكلام في القضايا العبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست

لا همال التور فيها كقولنا في الكلية
 ناطق وفي الشرطين ان جاء زيدا واذا جاء
 زيد اكرمته والمهمة في قوة الجزئية لان الحكم
 على افراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض
 الافراد يتلو زمان سله او عكسا وكذا الحكم
 في زمان يستخرج الحكم المطلق فنادى

كلمة

اعتبرت

في الحقيقة
 في الحقيقة
 في الحقيقة

بمعونة في العلوم لعدم استجابه في الاصطلاحات فخرجها عن التقسيم
لا يخل بالانحصار اولاً لانها ترجع الى المهلة او الشخصية وتلقا
ان يقول فعلى هذا ان المهلة لما كانت في الجزئية كانت مستغنى
بالجزئية كحل قائل ولما فرغ من تقييد الشرطية فقال
والمنصلة اما لزومية وهي التي حكم فيها بصدق التالي على
تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي بمسبب
يستلزم المقدم التالي كالعلية والتأثير اما العلية بنا
يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طلعت فاما
النهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار وبأن
يكون التالي علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا
فالشمس طلعت فان المقدم في هذه الشرطية معلول للتالي
وبأن يكون معلول علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا
فالعالم معنى فان كل واحد من وجود النهار وامتلاء العالم
معلول لطلوع الشمس واما التأييد فبأن يكون المقدم
والتالي بحيث يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر كقولنا
ان كان زيد اباه فعمرو ابنه فان تعقل كل واحد من الابوة
والبنوة بالقياس الى تعقل الآخر واما اتفاقية وهي التي حكم
فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة توجب
ذلك بل الجزم وصدقها كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالمرء

والفصل في بيان انهما اما ان يكونا
بالانفصال فيهما شيئا على الحقيقة وفي
الجزئية شرح في تيسيرا

والفصل في بيان ان يكونا
بالانفصال فيهما شيئا على الحقيقة وفي
الجزئية شرح في تيسيرا

او بان يكون التالي علة للمقدم كقولنا
بان يكون التالي علة واحدة ان كان التالي
موجودا فاما معنى ومنه التأييد بينهما
ان يكونا ان كان زيد اباه فعمرو ابنه

فالمار ناهق لالعلاقة بين فاطمية الانسان وناهقبة
للمار ليجوز العقل كل واحد منهما بدون الآخر بل انما
توافقا على الصدق فيكون نسبة المنصلة الاولى بالانفصال
باللزومية لاشتغالها على علاقة اللزوم ونسبة الثانية
بالاتفاقية لعدم اشتغالها على تلك العلاقة بل على مجرد
الاتفاقية فان قيل الاتفاقية مثل اللزومية في كونها مشتقة
على علاقة لان اجتماع التالي مع المقدم في الوجود
امر ممكن فلا بد له من علة موجبة فلنا نعم لكن العلاقة
لما يحصل اشغور بهما في الاتفاقية حكم بعدم العلاقة
حتى لو لاحظ العقل المقدم والتالي فيها جواز الانفصال
بينهما بخلاف اللزومية فان قيل العلاقة كشغور بهما
لهذا انا لاحظا العقل المقدم والتالي فيها حكم بامتناع الا
بينهما هذا تقييد الشرطية المنصلة واما الشرطية المنصلة
فهي تنقسم الى ثلاثة اقسام حقيقية ومانعة لجمع فقط
وامانة الخلو فقط لان الحكم في القضية بالتالي بين
جزئها اما في الصدق والكذب معا فاما القضية تسمى منفصلة
حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد فلا يصدق ان
معا لامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد ولا
يكذب ان معا وهذه موجبتها وساليتها برفع التاني
في الصدق والكذب معا كقولنا ليس البتة اما ان يكون

الانفصال حقيقة وهي قضية حلت واجزاء
اربع عند المتأخرين فحكموا على حكمهم
ونسب الحكم وحكموا ان الاربعية معدون
الاربعة وثلاثة اجزاء عند القدماء فحكموا على حكمهم
وحكموا بنسب حكمية

نفاك

الاحتمال العقلي في هذه القضية اربعة
صدق المقدم والتالي معا وكذبها معا وقيل
لعدم صدق التالي او صدق التالي
مع كذب المقدم لا لان كاذبان وانما
صادقان

لا امتناع ارتفاعها عنه

هذا الانسان كائنا او تركيا فانها يصدقان ويكذبان معا
وهي اي المنفعة الحقيقية مانعة الجمع ومانعة الخلو
اي مركبة منها وانما سميت حقيقة لان التنافي بين جزئيهما
اشد من التنافي بين جزئي مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه
يوجد التنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا وهذا
ليس الاحقيقة الانفصال واما في الصدق فقط فالقضية
تسمى مانعة الجمع فقط دون الخلو فكقولنا هذا الشيء اما
حجر واما شجر فانها لا يصدقان لان بينهما معاندة وقد يكذب
بان يكون انسانا وساليتها بوضع الفاد في الصدق فقط
ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لا حجر او شجر معا فانها
يصدقان ولا يكذبان والا لكان حجرا وشجرا معا وانما سميت
مانعة الجمع كشماليها على منع الجمع بين جزئيهما في الصدق
واما في الكذب فقط فالقضية تسمى مانعة الخلو فقط
دون الجمع فكقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يجر
فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر
وبين ان يفرق لابين ان يكون في البحر وبين ان لا يفرق
لجوان ان يكون في البحر وان لا يفرق فلكون في البحر مع عدم
الفرق بصدقان ولا يكذبان والا لفرق في البؤ وهذه
موجبتها وساليتها برفع الفاد في الكذب فقط نحو ليس

وهذه موجبتها
وهي ان يكونا اسم واحد وان يكون
في البحر فلا يفرق وانما ان يكون في
البحر لا يفرق وانما ان لا يكون في
البحر لا يفرق والواقع ان لا يكون في
البحر لا يفرق
وهذه القضية تسمى ان يكون في البحر
بأن يكون في البحر او لا يكون في البحر

يكون التنافي في الصدق والكذب

ليس البتة زيدا اما ان لا يكون في البحر واما ان يفرق فان عدم
الكون في البحر مع الفرق يكذبان ولا يصدقان وقرادهم
بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ماء او من سائر المايعات لا
البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بان يكون
في بئر او حوض ويفرق وقد يكون المنفصلات بجمع الثالث
اي كل واحد منها كما يكون ذات جزئين كما مر من الامثلة يكون
ذوات اجزاء ثلثة او اكثر اشار بتفسير لفظة قد ان قيل هذا
الحكم بالمنفعة الحقيقية التي ذات اجزاء ثلثة فكقولنا العدد اما
زائد او ناقص او مساو فان هذه الاجزاء الثلثة لا يجتمع على احد
واحد في الصدق ولا في الكذب والقراد يكون العدد زائدا او
ناقصا او مساويا يكون كسوره زائدا او ناقصا او مساويا فانه
لو جمعت كسوره التي تحتها فان زادت عليه يسمى زائدا كالثاني
عشر فان كسوره وهي النصف والثلث والرابع والستس زائد
لان مجموعها خمسة عشر وان نقصت عنه يسمى ناقصا كالثمانية
فان كسورها هي النصف والرابع والثلث ناقصة عنها لانها سبعة
وان ساوت يسمى مساويا كالسنة فان كسورها هي النصف
والثلث والستس مساوية لها لانها ستة ايضا واما نفع الجمع التي
ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون الشيء حجرا او شجرا او حيوانا
فان هذه الاجزاء مجتمعة كذا الحيوان ان يكون شيئا آخر واما نفع

اقول والاختار ههنا اربعة ايضا اوله
صدقها اي صدق المقدم والثاني واقفان
عدم صدقها والثالث صدق المقدم مع
عدم صدق الثاني والرابع صدق الثاني
مع عدم صدق المقدم والاول كاذب
والثاني صادق
والثالث هو الذي هو الصدق وهو
الرابع هو الذي هو الكذب وهو
والخامس هو الذي هو الصدق وهو
والسادس هو الذي هو الكذب وهو
والسابع هو الذي هو الصدق وهو
والعاشر هو الذي هو الكذب وهو

بصير

واما مانعة الخلو التي ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون هذا
الشيء لا شجر ولا حجر ولا حيواناً ولحق ان المنفصلة لا تتركب من اكثر
من جزئين لانها محقة بالانفصال واحد وهو لا يكون الا بين شيئين
فعدد زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة لانها لو تراكبت من اجزاء ثلثة
كافي قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فلا بد من تعيين جزئها فاذا
فرضنا ان احد جزئها قولنا العدد اما زائد فالحجز الاخر اما ان يكون
احداً باقياً على التعيين او يتوهمان فان كان احدهما على التعيين
فتمت المنفصلة بالمعنى وبقي الاخر زائداً وحشوا وان كان احدهما
لا على التعيين كان تركبها من حلية ومنفصلة ولم يفرغ من بيان انه
الغضابا واقسامها شرع في احكامها فقال التناقض اي مما يجب
استحضارها التناقض وهو اختلاف الضمين يخرج اختلاف الفردية
كالسماء والارض واختلاف مفرد وقضية كعمرو زيد قائم
بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال وال
الكيفية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبالحمية والشرطية
حيث يقضي ذلك الاختلاف لذاته يخرج ذلك الاختلاف الذي
يكون بالايجاب والسلب لكن لا يكون لذاته بل بالوسيلة فكقولنا
زيد انسان زيد ليس باطلاق فان هذا الاختلاف بوسيلة ان قولنا
زيد ليس باطلاق واما بخصوص المادة كافي قولنا كل فرس حيوان
ولا شئ من الفرس حيوان فهذا الاختلاف ليس لذاته وصورته بل

المنفصلتين

والضمين جزئ من جهة ولكن جهة ولكن هذا
العدد مع زيد الا ان جزئ من جهة متاود
اختلاف بين قضيتين بالاجاب والسلب
كأن من مثال التناقض بالحلية والشرطية
وغيره من العدد ولا يكون حرف السلب
جزء من الخمول ومن التخصيص
سواء كان حرف السلب
وهذا مع التناقض جزئ
ايضا يتاود الاختلاف الواقع بين الضمين
سواء كانت ذلك الاختلاف الواقع بين الضمين
احدهما وكذا في الاختلاف يقضي صدق
زيد حيوان زيد ليس بشئ ولم يقضي كقول
زيد باطلاق زيد ليس بشئ فانهما يصدقان
في قوة قولنا زيد ليس
بانسان او بان قولنا زيد
انسان في قوة قولنا زيد
ناقص

تناقض

تناقض

بل بخصوص مادته ان تكون احدها اي احد الضمينين مادته
والاخرى كادبة فكقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يحقق
ذلك اي التناقض الابدان فاقمها اي اتفاق القضيتين المتين
يقع بينهما سواء كانتا مخصوصتين او محمولتين في ثمان وحده
الاولى وحده الموضوع اذ لو اختلفتا في هذه نحو زيد قائم عمرو
ليس بقائم فلم تتناقضا لجواز صدقهما معا او كذبهما والثاني
وحده المحول اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم ليس بقائم
تتافعا والثالثة وحده الزمان اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم
يلاد زيد بقائم نهاراً والرابعة المكان اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد
قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق تتناقضا والخامسة الا
اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لعمرو
لم تتناقضا والسادسة وحده الموضوع بالقوة والفعل اذ لو اختلفتا
فيها بان يكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل
نحو الخمر مسكر في الدن ليس بمسكراى بالفعل لم تتناقضا والسابعة
وحدة الكل والجزء اذ لو اختلفتا في الكل والجزء نحو الزنجي لعمرو
اي بعضه والزنجي ليس باسود اي كله كل اجزاء لم تتناقضا
والثامنة وحدة الشرط اذ لو اختلفتا فيها نحو الخواجم مفرق للبصر
اي بشرط كونه ابصر الجسم بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود
لم يحقق التناقض اعلم ان اشتراط هذه الوحدة الثمانية للتناقض

فان قيل لم يحقق التناقض بينهما راجع
الوحدات الثمانية فقط ان كانتا مخصوصتين
واما محمولتين فلا يتم ان يحقق بينهما
الوحدات الثمانية فقط واختلافهما في
الكيفية ان كانتا محمولتين كان الاول
ويكون ان يقار او لا يقار هذه القضية
نفسية وتوضيحية في التناقض ليس بها

تناقض

انما هو مذهب قدماء المنطقيين واما المتأخرين فقد اكتفوا
 بوحدين وحدة الموضوع والمحمول بناء على ان سائر الوحدات
 من درجة تحتهما واما المحققون فقد اقتصروا على وحدة واحدة
 وهي وحدة النسبة الحكيمية حتى يكون السلب وادعاء على وجه
 عليه الايجاب لانه متى اختلف تلك الامور اختلفت النسبة
 الحكيمية ومتى اختلفت هذه المذهب اختلفت وتسمى والافلا
 كما ذكره صريفا ذكره من الوحدات الثمانية بل لا بد لتحقيق
 التناقض ايضا من وحدة العلة نحو التجار عامل اى للسلطان
 التجار ليس بعامل اى لغيره والآلة مخوذة بكتاب اى بالقلم
 الوسطى زيد ليس بكتاب الترتي والمفعول به مخوذة بكتاب
 اى عمرا زيد ليس بكتاب اى بكر او التميز فهو عندى عشرون
 اى درهم ليس عندى عشرون اى دينار الى غير ذلك و
 لما كانت الشئ ^{المتقدمة} لا يقدح في ذكرها نعم المحصورات والمحمولات وكان
 للتناقض بشرط اخر وهو الاختلاف في الكمية اذ ان يثبت جوا
 لا نقال ونقيض الموجبة الكمية انما هي السالبة الجزئية ونقيض
السالبة الكمية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ولا يسمى من الانسان
حيوان وبعض الانسان حيوان والمحصور والمحمول
 ان كانت القضيتان المتناقضتين محصورتين لا يتحقق بينهما

اتخذت

وكان في من تحقق شرط التناقض المذكور
 بين الطرفين اذ ان يبين الطرفين المتناقضين
 بالمحصورات فقال المحصورات

وهذا الشرط اى اختلاف في الكمية انما
 يكون بشرط بعد اتفاقهما اى بعد اتفاق
 الطرفين المتناقضين في الوحدة الثمانية
 المذكورة من قبل

بينها التناقض الابعة اختلافهما في الكمية اى الكمية والجزئية بان يكون
 احدهما كلية والاخرى جزئية فان قلت لا اتحاد في الموضوع في الكلية
 والجزئية لان الموضوع في الكلية جميع افراد وفي الجزئية بعض الافراد
 والجميع بغير بعض واذ لم يجد الموضوع لم يجد النسبة الحكيمية فلا يرد
 الايجاب والسلب على شئ واحد فكيف يتحقق التناقض قلت
 المراد بالموضوع في تحقق التناقض الموضوع المذكور في القضية
 لا ذات الموضوع بمعنى ان الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع
 والمحمول يطلق تارة على مفهوم المحمول وهما المحمول والموضوع حين
 وتارة بطلقان على المنطقيين الدالين وهما الموضوع والمحمول في
 الذكر وهو المراد هنا وانما لم يتحقق التناقض في المحصورات الا
 بعد اختلافهما في الكمية لان الكلين قد يكتد بان في مادة يكون
 الموضوع فيها اعم من المحمول كقولنا كل انسان كاتب لا شئ من
 الانسان بكتاب والجزئيين قد يصدقان فيما يكون الموضوع
 فيه اعم من المحمول ايضا كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
 ليس بكتاب فعلم من هذا ان المراد بالكتاب ههنا الكاتب بفعل
 والالم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان
 كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكتاب فلم يجر كذب
 الكلين ولا صدق الجزئيين وانما قيد بلفظه قد المقيد بالجزئية
 الحكم لان الكلين والجزئيين قد يختلفان صدقا وكذبا كقولنا

في

عليهما

قوله لا يتحقق ذلك الابعة اتفاقهما
 وهذا الكلام عند القدماء هو الكلام
 لان الكلام اذا استوى المقصود قسما
 مساويا وعند المتأخرين يسمى كلاما
 مطابقا لانه لا يعلل المقصود فالذات على
 المعنى وعند المنطقيين يسمى كلاما ايجابا
 لان توافق على المقصود يتبادر اى ان
 المقصود هو نفس الشيء

في اشتراط اتحاد الموضوع

عليهما

اعلم ان الكل قد يكون لاصلة الافراد
 قد يكون لاصلة الاجزاء كما ان دخلت على
 اقدرة يكون لاصلة الافراد ولا يكون لاصلة
 ان يقال ان كل رقيق اكل واحد من اجزاء
 واذ دخلت على الصفة قد يكون لاصلة الاجزاء
 ولا يكون لاصلة الافراد اى اجزاء رقيق
 كقوله كل رقيق اكل واحد من اجزاء رقيق

واحد

لان كذب الاصل كذب العكس كما فهم وقد تأمل اعلم
 ان العكس يطلق بالاشتراك على ما ذكره المص ويسمى العكس
 المستوى وعلى تغيير نقيض الموضوع محولا ونقيض المحول
 موضوعا مع بقاء العكس الكيف والتقدير بجماد ويسمى
 عكس النقيض كما اننا اذا عكس قولنا كل انسان حيوان
 قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان واتما لم يذكر لفظ الجمال
 في العلوم والانتاج بوجه عكس النقيض لا يسمى قياسا بخلاف
 الانتاج بالعكس المستوى لرعاية حدود القضية فيه ولما
 ثبت ان العكس عبارة عن تغيير قضية بحيث يلزم منه
 قضية اخرى وكانت القضية اما موجبة او سالبة ابتداء
 بعكس الموجبات لان الايجاب اشرف من السلب فقال
 الموجبة الكلية لا تنعكس كلية بل يلد نقيض بمادة يكون المحول
 فيها اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحول الاعم موضوعا
 والموضوع الاخص محولا فيكون المحل فيها بالاخص على الاعم
 وذلك لا ينفك كليا ان يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم
 يصدق كل حيوان انسان لعدم جوارحل الاختص على كل
 افراد الاعم والادب لم ان لا يكون الاخص اخصا ولا يكون الاك
 اعم بل تنعكس جزئية لوجوب ملو قاة يصدق عنوان الموضوع
 والمحول في الموجبة كلية كانت او جزئية من الطرفين اعم

لان الانتاج

وان قال لا تنعكس كلية فذلك غير ان يكون
 المحول الموضوع مساويا قد تنعكس موجبة
 كلية كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
 ولا كاتب انسان وكل انسان كاتب

انعكس بغيره الى الجزئية الموجبة والاولى
 فيه ان يقال اذا صدق

اذا وجد تضاد في عنوان
 الموضوع والمحول على ذات
 واحدة في الموجبة

وهو ان يصدق على الاعم وهو محال

وبالمقابل يصدق الجزئية

يصدق جزئية

لم

انسان

اي الاصل والعكس لانا اذا قلنا كل انسان حيوان اي اذا
 قلنا هذه الموجبة الكلية فانا نجد شيئا موضوعا بالانسان
 والحيوان وهو ذات الانسان اعني افراده فيكون بالضرورة
 بعض الحيوان انسانا كما قلنا فلو وجدنا ما موصوفه ببعض
 فلنا ان نعمل تلك الذات الموصوفة باحدى الصفتين
 موضوعا والوصف الاخر محولا عليها او نقول اذا صدق
 كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
 وان يصدق هذه الجزئية لصدق نقيضها وهو لا شيء من
 من الحيوان بانسان فيلزم المنافات بين الانسان والحيوان
 فيصدق نقيض الاصل وهو ليس بعض الانسان بحيوان
 وقد كان الاصل كل حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو
 او نقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض
 الحيوان انسان والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
 بانسان ونقسم ذلك النقيض الى الاصل بان جعلناه منفردا
 كون ايجاب الصغرى شرطا في الشكل الاول والنقيض كبرى
 كونه كليا لينتج في الشكل سلب الشيء عن نفسه هكذا كل انسان
 حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان
 بانسان وهو محال والموجبة الجزئية ايضا اي كالموجبة
 الكلية لا تنعكس كلية بل تنعكس جزئية بهذه الجهة ايضا

انقول اذا صدق سلبا المحول على كل شيء
 الموضوع صدق سلب الموضوع على كل شيء
 المحول ان لو ثبت الموضوع لثبت على كل شيء
 وقد ان الدولت يصدق الموجبة الجزئية
 من الطرفين وصدق الموجبة الجزئية
 من الطرفين ياتي في السالبة الكلية من احد

وهو ان اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض
 الانسان حيوان لا نجد شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان
 ليكون بعض الانسان حيوانا ونقول بعض الحيوان انسان
 يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه
 وهو لا شيء من الانسان بحيوان فليزم من صدق هذا
 النقيض صدق نقيضه عكسه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
 وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نقيم
 هذا النقيض الى الاصل ينتج من الشكل الاول سلب الشيء
 عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان لا شيء من الانسان
 بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال وتعالى
 ان يمنع انعكاس الموجبة الجزئية مطلقا اذ يصدق قولنا
 بعض الانسان زيد ولا تنعكس الى بعض زيد انسان كذا
 بل عكسه زيد انسان او زيد بعض الانسان اجيب بان
 المراد بزيد ههنا ليس معناه الجزئي اذ معنى الجزئي لا يقع
 محولا بل المراد منه المفهوم الكلي وهو المسمى بزيد فنقول
 بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان مسمى بزيد فنعكس
 الى قولنا بعض المسمى بزيد انسان فلا نقض والتسالبة
 الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاس التسالبة
 الكلية الى الكلية بين في نفسه لانه اذا صدق قولنا لا شيء

ههنا

الجزئية

والا ليقض الجزئ الانسان ويقض الانسان
 جزئ هذا خلف او ينتجها صلا القولنا
 لا شيء من الانسان جزئ حتى ينتج بعض
 الجزئ ليس جزئ هذا خلف فتأذى

السالبة

لا شيء من الانسان جزئ صدق قولنا لا شيء من الجزئ بانسان
 والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان جزئ فينعكس الى
 قولنا بعض الجزئ انسان وقد كان الاصل لا شيء من الجزئ
 بانسان ونقيم هذا النقيض وهو بعض الانسان
 جزئ الى الاصل بان نجعل صغرى هكذا بعض الانسان
 جزئ ولا شيء من الجزئ بانسان ينتج من الشكل الاول بعض
 الانسان ليس بانسان خلف ولم يبين عكس السوال
 بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصدق عند وجود
 الذات والمسوال لا يستلزم وجود الذات بخلاف
 الموجبات فلا يكون الافتراض الا في الموجبات والتسالبة
 الجزئية لا عكس لها لزوما اذ لو لم لها عكس لا تنقضي بآلة
 يكون الموضوع فيها اعم من المحول وذلك لانه يصدق بعض
 الحيوان ليس بانسان لجواز سلب الخاص عن بعض افراد
 العام ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان
 لعدم جواز سلب العام عن بعض افراد الخاص لا متناع
 وجود الخاص بدون العام او نقول لو صدق هذا
 العكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان مع صدق
 نقيضه وهو كل انسان حيوان يلزم اجتماع النقيضين
 وهو محال وانما قال لزوما لانه يصدق العكس ايضا

فان قلت ان كان كذلك فانه ذكره في
 الطولات وحلوا احكامه تطويروا كان
 تمنع عن الاحاطة والقبضات لا بد
 فاعلم في بيان صدق القبضات لا بد
 عكس نقيض كذا قالوا مع ان الشيء
 ينتج بعكس النقيض في كنهه كذا
 ينتج على منتهيه وينتج

وهو يكون من الموضوع والمحل
 بيان كلي

لنصوص المادة مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر و
و يصدق عكسه ايضا و بعض الحجر ليس بانسان و اعلم
ان المقول لم يذكر عكوس المصداق و الشخصيات لكون
المصداق بمنزلة المحصورات و عدم الاعتدال بالشخصيات
في العلوم و ان اردت ان تعرف عكس الشرطيات بطريق
الاجمال فاستمع لما اقول اليك من المقال و اعلم ان الشرط
المتصلة اذا كانت موجبة كلية او جزئية لانه اذا صدق
كلما كان او قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا
وجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
و نظم هذا النقيض الى الاصل بنج سلب الشيء عن نفسه
هكذا اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا
كان الشيء حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا
يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا و ان كانت سالبة
كلية فتعكس سالبة كلية لانه اذا صدق ليس البتة اذا
كان الشيء انسانا كان فرسا و جب ان يصدق ليس البتة
اذا كان الشيء فرسا كان انسانا و لا يصدق يقضيه و هو قول
قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا او نظم بعبارة
و هو مع الاصل بنج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون
اذا كان الشيء فرسا كان انسانا و ليس البتة اذا كان الشيء انسانا

فتعكس موجبة جزئية

و ان كان الشرط جزئيا فلا تعكس بجزئية
لقد قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا
فهذا انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان
انسانا فلا يكون حيوانا لانه كلما كان هذا
صلة لزمومية و اما اذا كانت الشرطية
او متصلة اتفاقية فلا يعبر انعكاسها
لعدم فائدة هذا بنجس الاجمال و ان
اردت ان تعرف عكس المستوي للشرطيات
بكلالة و عكس النقيض للشرطيات و ان تعرف
فارجع الى المطولات

و لا يصدق يقضيه و هو
قولنا ليس البتة اذا كان
الشيء حيوانا كان انسانا

كلما او
قد يكون

و هو الذي
يتركب من
اللفظة

انسانا كان فرسا و هو محال ينتج من الشكل الاول قد لا يكون
اذا كان الشيء فرسا كان فرسا و هو محال و اما السالبة الجزئية
فلا تعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو
انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا فهو
حيوان لانه كلما كان انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت
الشرطية متصلة لزمومية و اما اذا كانت منفصلة او متصلة
لترافقية فلا يعبر انعكاسها لعدم فائدة هذا و اذا اردت
ان تعرف العكس المستوي للشرطيات بكلالة و عكس
للشرطيات و الشرطيات فارجع الى المطولات و لما فرغ مما يتوقف
عليه القياس من القضايا و ما يعرض لها من التناقض
و انعكس شرع في بيان القياس الذي هو المقصود الا وهم
لانه الممثلة في تحصيل المطالب الحقيقية و لهذا قيل هو المطالب
الاعلى و المقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية بالية
الى سائر الاصطلاحات فقال القياس اي مما يجب ان يصدق
القياس و هو لغة تقيد بغيره على مثال اخر و اصطلاحا
هو قول من عرف من اقوال مني سلبت لزم عنها ذلك اقول
اخر اعلم ان القياس قسمان محمول و ملفوظ اما المحمول
فهو الذي يتركب من القضايا العقلية و الملفوظ و الاول
هو القياس حقيقة و الثاني مما اذا دلالة على القياس العقلية

و هو الذي
يتركب من
اللفظة
المنطقية

ان انضمامي في قول لانه راجع الى القول
المذكور و الصور و كانت لا تخلط فيه لانه
مركب من المادة و الصورة لهما مدخل في الاستدلال
لانه ان الصورة لهما مدخل في الاستدلال
المذكور و قوله ان الاشياء يكون داخل في القضايا
القطبية و عارضة لها عند ترتيبها فلا يفرق
بل كانت عارضة لها عند ترتيبها فلا يفرق
من قولنا ان الاشياء ان يكون في القضايا
الاستدلالية و قوله ان الاشياء ان يكون في القضايا
و قوله ان الاشياء ان يكون في القضايا
بين يدي في الاشكال و ان كانت ثابتة

فانما هو الذي
يتركب من
اللفظة
المنطقية

الحسنه المصنوعه وهو ان يكون بعض المخرج محمولا وبعضه محمولا فاما
فان ساء جمع ان كان على قبضه على ما يستعملون بسى فاسان

من هو

10

بمحرک

٥٨
أي وجود ثابت حكم في جزئ الثبوت في الك
الحاكم في جزئ الآخر يعني مشترك بينهما أي بين
الجزئيين كقولنا العلم مؤلف فهو حادث
كالبت يعني أن البتة حادث لأن مؤلفه
هذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم
حادثا أيضا

قوله عنها أي يخرج المقدمتين المستلزمين لاحدهما كقولنا زيد
قائم في الاستلزام بخلافه زيدا كاتب
وعمر قائم فان جميع هاتين المقدمتين
وان استلزم كل واحد منهما المقدمتين
مستلزم الكل لغير كون واحد من
كاتب في لزوم عمر قائم وبالعكس
في الحقيقة

أو لا يكون لازمة لاصل مقدمتي
القياس

قد كان محذور أحد الطرفين في حصول الآخر
لأن كل واحد منهما ينشأ بالاشتقاق الآخر كقولنا
كذا

قد استشهد بغير ما بين الخطبين ان الاستلزام بسيط
والطريق المتخذة هذه كالجسم بأه لا ملا
أهم حروف البنية وبسيط بل هو اما ان ينفق
واما ان ينفق في التقدير وتكون لا ينفق في حاد
الاخرى فهو خطأ وان صار بمجموعه
تكملة

قوله عنها يخرج المقدمتين المستلزمين لاحدهما كقولنا زيد
قائم وعمر ذاهب فان هاتين المقدمتين يستلزمان احدهما
من حيث هو كل الجز فحصول الجز ليس موقوفا على حصول
الكل بل الامر بالعكس فلا يكون لكل واحد منهما دخل في
حصول الاخرى والا يلزم ان يكون الجز مستلزما للكل و
المفروض بخلافه ولهذا لوحذفت احدهما بقيت الاخرى
حاصلة فمعنى لزوم القول الاخر عن الاول ان كل قول
منها دخلا في حصول القول الاخر وقوله لذاتها يخرج
مثل القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن
لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في القياس المساوي
وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق بمحول مقفول
اولهما موضوع الاخر كقولنا مساوي ب وب مساوي ج
فيلزم من هذين القولين ان مساوي ج لكن لانهما بل
بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو للمساوي للشيء
مساو لذلك الشيء فان تصديق تلك المقدمة لم يلزمها
منها قول اخر كما في قولنا امباين ب وب مباين ج و
لا يلزم منه ان امباين ج لان مباين المباين للشيء لا يلزم
ان يكون مباينا له وكذا اذا قلنا انصف ب وب نصف
ج ولا يلزم منه ان انصف ج اذ لا يصدق ان النصف النصف

ادى كانت المقدمتان
الاجنبية صارت
المقدمة الاولى
كاذبة فخرج
بواسطة مقدمة
اجنبية

استلزام الكيفيتين

كل متغير

نصف قوله قول آخر هو النتيجة فمعنى آخرتها ان لا تكون عين
احدهما وان لا يكون غيرهما او غير كل واحدة منهما واما
ان لا يكون جزء من احدهما فغير مستلزم وانما شرط آخرتها
لانها ان كانت عين المقدمتين كما اذا قلنا العالم متغير حادث
يلزم التكلم بالذي ليس اى الكلام الغير المفيد وان كانت عين
احدهما كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير والمتغير عالم
والعالم حادث يلزم المصادرة وهي كون المدعى جزء من البدل
وهذا لا يفيد المطلوب لاشتماله على الدوله واليهود وبعبارة
وهو اى القياس اما اقتراني وهو الذي لم يكن النتيجة او
نقيضها مذكورة فيه بالفعل وهو ما مركب من الخليلين كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وهو
ليس بمذكور في القياس بالفعل لا نقده ولا نقيضه بل
بالقوة لذكر مادته دون صورته واما مركب من شرطيتين
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وكما
كان النهار موجودا فالارض ممتلئة وانما معنى هذا اقترانا
لكون الحد و فيه اعني الحد الاصفر والحد الاكبر والحد الاوسط
مقرنة غير مستثناة واما استثنائي وهو الذي يكون
النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل وانما معنى هذا استثنائي
لاشتماله على ادات الاستثناء وهي لكن التي هي بمعنى الاذني

واعلم ان قول القياس في تعريف القياس
من آخر اشياء الى ان القول اللازم وهو
النتيجة يجب ان يكون متغيرا هذا القيد لازم ان يكون
الاشياء في قولكم بغير هذا القيد كانت متغيرا على نفس
كل فنتبين قياسا كيف كانت متغيرا وان كان وكما
ميدان وكل ما دارا حقا فانه وان كان وكما
من القول لازم منها لذاتها قول اخر وهذا
القول اللازم كل واحد من القولين اللذين
وتعاجرا المركب بل هو عين احد ما حادتها
لكل واحد منهما بل هو عين احد ما حادتها
سؤال وجواب بان في نقيض القياس
الى الاقتران واستثنائي

اعلم ان الاستثنائي مركب من مقدمتين
اولهما شرطية وثانيتها
ورافعة والرافعة مستثناة
والرافعة مستثناة والنقيض فان كانت
النتيجة الثانية ورافعة فالنتيجة
معجزة واذ كانت الثانية رافعة
فالنتيجة سالبة

في الاستثناء المنقطع فقال كون النتيجة المذكورة بالفعل
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
 طالعة فالنهار موجود ومثال كون نقيض النتيجة المذكورة فيه
 بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 لكن النهار ليس موجود فالشمس ليست بطالعة فقيض
 النتيجة فهو الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل لا يقال
 ذكر النتيجة بالفعل في الاستثناء ينافي وجوب مقابلة
 النتيجة لكل من الاقوال على ما ذكر في تعريف القياس
 لاننا نقول المراد بذكر النتيجة ذكر اجرائها على الترتيب
 فكذلك في النتيجة لان المقدمة الاولى من القياس هي مجموع
 الشرطية المركبة من المقدم والتالي فيكون النتيجة جزء
 هذه المقدمة في الظاهر والجزء يغاير الكل والمقدمة الثانية
 هي الشك على حرف الاستثناء ولا اشكال في مقابلة النتيجة
 لهذه المقدمة وبهذا يندفع ايضا ما يقال من ان عين النتيجة
 او نقيضها لو كان مذكورا في الاستثناء بالفعل لزم ان يكون
 في جزء القضية الشرطية حكيم لان النتيجة تجب ان تكون
 قضية واقضية لا يكون بلو حكم فليزم ان يكون جزء الشرطية
 قضية او يلزم ان لا يكون النتيجة قضية كلاهما باطلون
 قطعاً ولما فرغ من تعريف القياس وتقييمه الى قسمين

فان قلت ويجوز ان يذكر عين النتيجة في القياس
 الاستثنائي بالفعل والآلية في الاستثنائي
 قياس لان عينه في تعريف القياس ان
 يكون الا بالوزن مغاير الكل واحدة من القضايا
 فاذ كانت النتيجة مذكورة في الاستثناء
 بالفعل لم تكن مذكورة في الاستثناء
 ولا يكون قياساً فذلك لا يتم لان النتيجة اذا
 كانت مذكورة بالفعل لم تكن مغايرة لكل
 واحدة من القضايا وانما يكون لعدم المقابلة
 فيكون عين النتيجة جزءاً من المقدمة بل عينها
 فان المقدمة في الاستثناء ليس قولنا
 الشمس طالعة وحده بل هو مجموع قولنا
 موجود فيكون النتيجة جزءاً من المقدمة لا عينها
 فيحصل المغايرة بين المقدمة والنتيجة

الى قسمين شرع في كل من القسمين وبيان احكامها وقد تم
 الافتراض على الاستثنائي لانه هو الاكثر الشائع في الكلام
 وبه يحصل المجهول وانه يتركب من الجزئيات والشرطيات
 بخلاف الاستثنائي اذا عرفت هذا فاعلم ان القياس
 الافتراضي الجزئي السراج لا محالة يشتمل على حد وثلاثة
 موضوع المطلوب وتحوله والكرد بينهما في المقدمتين فنقول
المكردين مقياس القياس والمراد به اللقدين القفيان
 اللتان جعلتا جزئي القياس والمكردين بينهما سواء كان
 موضوعاً او محمولاً او مقدماً او تالياً يسمى حداً اوسطاً
 اما نسبيته حد فالون ما ينحل اليه المقدمة كالمنوع و
 المحول يسمى حد لكونه طرفاً للنسبة واما نسبيته اوسط
 فنوسط بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور
 والفرس من اتيان هذا المكر في القياس هو اثبات
 محمول المطلوب على موضوعه الذي ثبوت المحول عليه
 غير معلوم فيسبب هذا المكر يحصل العلم بثبوت محمول
 المطلوب على موضوعه فلذا قيل ان الموصول الى المطلوب
 هو الحد الاوسط فقط وموضوع المطلوب في القضية
 ومقدمة في الشرطية يسمى حداً اصغراً لانه اخص في
 الاعتب والاخص اقل افراد من المحول فيكون اصغر ومحمول

لان الحد الاوسط بين مولات او صفات او افعال
 او سبط تكونه يتحقق العلم بالاشراج و
 ذلك لان نسبة محمول المطلوب الى موضوع
 لما كانت محمولة اخيراً الى امرات موجب
 العلم بذلك النسبة فالمراد من المكر هو
 الامرات التي المتكررة بانفسها هم الى الموضوع
 وقادة الى المحول

واما قلنا في الاغلب ان الموضوع في القضية
 قد يكون عام وقد يكون خاص في قولنا بعض البشر
 انسان وقد يكون شاملاً وبين كافي قولنا كل
 انسان شاكك وكل شاكك ناطق فينتج كل
 انسان ناطق وحياتاً واما شاكك فاما ناطق

ومحولة في الهيئة وتاليه في الشرط

يسمى هذا أكبر لانه في الغلب أكثر أفرادا فيكون أكبر وللقدر
 التي فيها الأصغر تسمى الصغرى لاشتغالها على الأصغر فيكون
 ذات الأصغر قيل يجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم
 الجزء وللقدر التي هو فيها الأكبر تسمى الكبرى لاشتغالها
 على الأكبر فيكون ذات الأكبر تسمى الصغرى والأكبر
 بالمقدمة أيضا لتقدمها على القول اللازم والقول
 اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار
 استصحابها منه يسمى مطلوبا وأقتران الصغرى والكبرى
 في الإيجاب والسلب وفي الكلية الجزئية يسمى قرينة
 وضرريا يكون الصغرى مقترنة بالأكبرى ومضروبة فيها
 وهبة التاليف أي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى
 والأكبرى يسمى شكلا تشبيها لها بهيئة العاضة للجم
 لان الشكل عندهم إنما يطلق على هيئة الجسم الحاصلة
 من احاطة الحد الواحد أي النهاية الواحدة كافي الكثرة
 والحدود أي النهايات كما في المضلعات بالمقدار الذي
 هو عبارة عن الامتداد الطولي والعرضي والعمقي وإنما
 أطلق الشكل على هيئة الصغرى فأنها هو على تشبيه الهيئة
 الجسمية فيكون من قبيل تشبيه العقول بالخصوص و
 الأشكال أربعة لان الحد الأوسط ان كان محولا في

يسمى المقدمة المشتملة على الأصغر الصغرى
 تكون ذات الأصغر وتسمى الصغرى
 المشتملة على الأكبر الكبرى أيضا بالقدرة
 تكون ذات الأكبر وتسمى الكبرى
 والأكبرى أيضا بالمقدمة لتقدمها على القول
 اللازم والقول اللازم باعتبار حصوله
 من القياس يسمى نتيجة

المحتوية بالهيئة

في ان الاشتغال من الصغرى

في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا
 كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وإنما
 يسمى بالشكل الاول لانه يبرهنه الاستنتاج وادعى حكم
 الطبيعة ومقتضى العقل فانه الظاهرية محولة على الهيئة
 ينتقل من الشيء الى الوسط بان ينصور العقل اوله فلا
 الشيء ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحمل الوسط عليه
 ثم يحكم على الوسط بشئ آخر بان يحمل ذلك الشيء
 عليها حتى يلزم من هذين الحكمين اعنى الحكم على
 الشيء بالواسطة والحكم على الواسطة بشئ آخر الحكم
 على ذلك الشيء بشئ آخر فلهذا ومنع هذا الشكل
 في المرتبة الاولى وان كان بالعكس ان كان الحد
 الأوسط موضوعا في الصغرى ومحولا في الكبرى
 فهو الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق
 انسان فبعض الحيوان ناطق وان كان الحد الأوسط
 موضوعا فيهما في الصغرى والكبرى فهو الشكل الثاني
 كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ناطق
 فبعض الحيوان ناطق وان كان الحد الأوسط محولا
 فيهما أي في الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث
 كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس حيوان

وأما وضعت الأشكال الأربعة على هذا
 الطريق لان الشكل الاول وادعى حكم
 الطبيعة لانه هو الاستنتاج من موضوع المطلوب
 ان يتوصل الى الحد الأوسط ثم من الشيء الى
 الأوسط الى محله من موضوع المطلوب حتى يلزم
 من الاشتغالين من موضوع المطلوب حتى يلزم
 وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول فلهذا وضع
 في المرتبة الاولى

والاشئ من الانسان بفرس

وانما كان هذا الشكل ثانيا وما قبله ثالثا لان الثالث
 يشار له الاول في اشرف مقدمته وهي الصغرى
 من حيث اشتغالها على الموضوع المطلوب الذي
 هو اشرف من الخمول لانه الذي يطلبه يطالبه الكبير
 فكانت الصغرى اشرف من هذه الاعتبارات فقدم على
 سائر الاشكال الباقية فكان ثانيا والثالث يشار له
 الاول في اخفى مقدمته وهي الكبرى من حيث
 اشتغالها على الخمول المطلوب الذي هو اخفى من
 الموضوع لانه وبما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخفى
 من الموضوع بخلاف الرابع فانه لا يشترك مع الاول
 فهذه الاشكال الاربعة المذكورة في المطلق والفرق
 بينها بحسب الماهية والاشرف ما ذكرناه انفا واما
 الفرق بحسب الانتاج فالاول ينتج المطالب الاربعة
 الكلين والجزئين والثاني ينتج السابطين والثالث
 والرابع ينتجان الجزئين واما بحسب الاشراف فالاول
 بحسب الكيف الايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية
 الكبرى والثاني بحسب الكيف المختلف المقدمتين
 بالايجاب والسلب وبحسب الكم كلية الكبرى
 والثالث بحسب الكيف الايجاب الصغرى وبحسب الكم

وضع الشكل الثاني لانه اقرب من الثالث
 اشارة الى ان اول اشرف مقدمته
 في صفراء والاشكال في كبره وهي اشرف
 المقدمتين لاشتغالها على الموضوع المطلوب
 الذي هو اشرف من الخمول لانه الخمول
 انما يطلب لاجل

شرح في ١٨١

اشارة

اي الى

الكم كلية احدي المقدمتين والرابع بحسب الكيف والكم اما
 ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافا فيهما بالايجاب
 والسلب مع كلية احديهما والبراهين في المقولات ولما
 كانت الاشكال الاربعة غير مستوية الاقدام في انتاج
 المطالب لكونه في بعضها بالبهر ومن بعضها بالتقسيم
 اشارة اليه بقوله والشكل الرابع منها اي من هذه الاشكال
 بعيد عن الطبع جدا لانه لا ينتج منه المطلوب الا بالتقسيم
 وتخالفا لاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبعي
 في كلتا مقدمتيه ولهذا وضع في المرتبة الرابعة حتى يقطع
 بعضهم عن درجة الاعتبار فان قلت اذا كان هذا الاوسط
 موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى في الشكل الرابع
 يكون احد المكررين واقعا في الاول والقياس والاخر في اخره
 فيكون طرفا المطلوب فيه واقعا بين المكررين حال كونها
 مفردين فينتج ان يكون انتاج الرابع هو جميع الانتاجات
 لان المقصود من تركيب القياس هو ابقاء المقادير بين
 طرفي المطلوب والمقارنة في الشكل الرابع حاصلة دون
 الاشكال الباقية فما وجه حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع
 قلت وجهه ان المقارنة تشبه المعادلة وايضا لما وقع في
 الشكل موضوع المطلوب محمولا في الصغرى ومحموله موضعا

لانه الشكل الرابع مخالف الى الاول القريب
 من الطبع الوارد على النظم الطبعي في كلتا
 المقدمتين

اي عن مقتضى الطبع

كل انسان حيوان
 وكل ناطق انسان
 فبعض الحيوان ناطق

في الكبرى يحتاج عند تركيب النتيجة الى ان يجعل المحول
موضوعا والموضوع محولا فيحتاج الى تغييرين ولهذا جعل
بيضا عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المطلوب بخلاف
الاشكال الباقية والذى لا عقل سليم ويطبع مستقيم
الى ذلك الشكل الثاني الى الشكل الاول في استنتاجه لا
لغاية قريبة من الاول لمشاركة اياه في الصغرى التي هي طرف
المقدمتين ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب دونه
الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانهما بعيدان عن الاول
بالنسبة الى الثاني فاذا راد الثاني ^{الى الاول} بعكس الكبرى لانه
موافق للوول في صغره مخالف ليه في كبراه فاذا عكست
كبراه يجعل الموضوع محولا والمحول موضوعا يصير عين الاول
كأنى قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس حيوان
تقول في كبراه ولا شئ من الحيوان بفرس والثالث الى الاول
بعكس الصغرى لانه موافق ليه في كبراه كقولنا كل انسان حيوان
وكل ناطق فاذا عكست صغره قلت بعض حيوان انسان
فيصير عينا والرابع يرد الى الاول بعكس الترتيب اي
يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى كقولنا كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان فاذا عكست الترتيب قلت كل ناطق
انسان فكل انسان ناطق او بعكس المقدمتين جميعا بان تقول

واعلم ان هذا الشكل الاول قد ذكره على التمام
الطبيعي وكان دستورنا في هذا هو ان نجمع
المقدمات بالاول

لو قول

بان تقول في صغره بعض الحيوان انسان وفي كبراه بعض
الانسان ناطق وان كان هذا غير منتج لعدم الكلية الكبرى
ومثاله ما ينتج منه كل حيوان انسان ولا شئ من الناطق
بحيوان فيرتد بالعكس الى قولنا بعض الانسان حيوان
ولا شئ من الحيوان ناطق فينتج ^{بعض الانسان ناطق}
واتما ينتج الشكل الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالاجاب
والسلب يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة لانه
لو اتفقتا في الاجاب والسلب لزم الاختلاف الموجب لعدم
الانتاج فان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس
النتيجة فلواتفق هذا الشرط لصدق القياس الواردة
على صورة واحدة تارة مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة
السالبة وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس
اما اذا كانتا موجبتين فانه يصدق كل فرس حيوان وكل صا
حيوان واتحق الاجاب وهو كل فرس صا هل ولو بد لنا
الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق السلب وهو
لا شئ من الفرس باسان اذا كانا سالبتين فلانه يصدق
لا شئ من الانسان بفرس واتحق الاجاب وهو كل انسان
ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا لا شئ من الخمار بفرس
كان الحق السلب وهو لا شئ من الانسان بخمار ومع هذا

نتيجة

ما يكون
رسا بالذات
مختلف
سلب

انما يتم سلب الشئ من سائر
تكون في نفس ليس بصا هلا وهلا

ادوات انتقائها لزم الاختلاف الموجبة
لعدم الانتاج وهو صدق القياس بالاول
على الصورة تارة مع اجاب النتيجة
واخرى مع سلبها وقد يدل على ان النتيجة
ليست لازمة لذات القياس بالاجاب والنتيجة
مقتضى الذات اما عند اجاب المقدمات
فلقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق
او كل فرس حيوان واما عند سلبها فتكون
لا شئ من الانسان بخمار ولا شئ من
الفرس بخمار او من ان طلق بخمار

والنتيجة لا بد وان تكون لازمة
للقياس ذاته
ان يتم هو البان على ان
تقول فرس انسان وهو محال
ولا شئ من الناطق بفرس

لو قولنا
كل انسان
ناطق
فكل انسان
ناطق

يشترط

الشرط في هذا الشكل كلية الكبرى والاختلفت النتيجة
ايضا اما اذا كان موجبة جزئية فلا تته بصدق قولنا لا
من الفرس باسان وبعض الحيوان انسان فكان الحق الايجابا
وهو كل فرس حيوان ولو بد لنا بقولنا بعض الناطق
انسان كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس ناطق
واما اذا كانت سالبة جزئية فلا تته بصدق قولنا كل
انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق الايجابا
وهو كل انسان حيوان ولو بد لنا بقولنا بعض الفرس ليس
بناطق كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس انسان
بفرس ولم يذكر في الشرط مع انه لابد من ذكر
والشكل الاول هو الذي جعل مقيارا اي ميرا فاللفظ
لانه هو الاسل بين الاشكال وابقية مرتدة اليه
عند الاحتياج قورده ههنا وحده مع ضرورة لي جعل
دستورا اي قانونا ومرجعاً يكتفي به وتوطئة لفهم
الباقي يستعمل منه المطلوب ولما كان الشكل الاول
وارد على نظم الطبع وكان دستوراً في هذا الفن والشكل
الثاني لا يحتاج للعقل سليم وطبع مستقيم الى رده
الى الاول في الاستنتاج بخلاف الثالث وارباع اهم الحق
بالاول والثاني حيث تقرر من بيان شرط انتاجها

والا يلزم قولنا ليس على البيان نحو قولنا
فرس ناطق وهو محال
والا يلزم قولنا ليس على البيان نحو قولنا
انسان فرس وهو محال
لما كان الشكل الاول بين الاشكال اسلا
والباقي من تفرقة هذه الاشكال معيارا
العلوم او لا وذلك اوردده الحق
ههنا مع ضرورة دون غيره

الشرط في هذا الشكل كلية الكبرى والاختلفت النتيجة
ايضا اما اذا كان موجبة جزئية فلا تته بصدق قولنا لا

والا يلزم قولنا ليس على البيان نحو قولنا
انسان فرس وهو محال

وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى

ولما كان الاول مستحقا لمزيد الاهتمام تصدى ليان شرط
ايضا فقال وشرطه المتبعة اربعة والقياس العقلي
يقضي ستة عشر شرطاً بهذا بناء على انه مقتضى لا عبارة
للشخصية والبيعية في الانتاجات والآ فالقياس
يقضي اربعة وستين شرطاً او على ان الشخصية في قوة
الجزئية او الكلية والطبيعية ساقط عن درجة الاعتبار
وان المصلحة في قوة الجزئية يكون قضية العبارة منها هي
المحصولات والمقصودات اربع الموجبة الكلية والسالبة
الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهي ح
كلها معتبرة في الصغرى والكبرى فافترقت احد الصغرى
الاربعة باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر
شرطاً وذلك ان كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى
اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او
سالبة جزئية وان كان الصغرى سالبة كلية فالكبرى
اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة
جزئية وان كان الصغرى موجبة جزئية فالكبرى كذلك
وان كانت الصغرى سالبة جزئية فالكبرى كذلك
ولما اشترط فيه ايجاب الصغرى بناء على انها لو
كانت سالبة لم يندرج الا صغرت تحت الاوسط فلم

لان انقصة العقيدة يقضي ان يكون
عشر سبط منها اثني عشر كما بين في
المطلوبات يقضي اربعة حكام

ان اما موجبة كلية او سالبة كلية
او موجبة جزئية او سالبة جزئية
اي اما موجبة كلية او سالبة كلية
او موجبة جزئية او سالبة جزئية

فلم يعدى الحكم الى الاوسط الى الاصفر لان الحكم في
 الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصفر ليس ما ثبت له
 الاوسط فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الا
 سقط ثمانية اضرب وفي الصفراء سالبه الكلية مع
 الكبرى الاربعة والصفري السالبة الجزئية مع الكبرى
 الاربعة كذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى بناء على
 انها لو كانت جزئية لم يندرج الاصفر تحت الاوسط
 لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون
 الاصفر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط
 لا يتعدى الى الاصفر سقط اربعة اخرى وفي الصفري
 الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
 كبرى والصفري الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية
 او السالبة الجزئية كبرى فبقى بعد الاكساف اربعة
 اضرب الضرب الاول من موجبتين كلين ينتج موجبة كلية
 كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم
 محدث والضرب الثاني موجبة كلية صفري وسالبة
 كلية كلية كبرى ينتج سالبة كقولنا كل جسم مؤلف
 ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم
 بالضرب الثالث من موجبة جزئية صفري وموجبة

واعلم ان في بيان الضربين الآخرين
 طريقا اخر وهو ان نترجم الايمان
 هذا الطريق لا يلازم ان يلازم
 في الدين

وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
 الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث
 والضرب الرابع من موجبة جزئية صفري وسالبة
 كلية كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
 مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
 وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة فالضرب
 الاول ينتج لشروط المحصورات وهو الموجبة الكلية
 لاشتمالها على الشرفين الايجاب والكلية والثاني
 ينتج السالبة الكلية وهي لشرف من الموجبة الجزئية لا
 الحكم الكلي اشرف من الجزئي كونه شاملا ومضبوطا
 وثالثا في العلوم والثالث ينتج الموجبة الجزئية و
 هي اشرف من السالبة لان فيه شرفا واحدا وهو
 الايجاب وليس في النتيجة الرابع شئ من الشرفية
 ولهذا وضع في مرتبة الرابعة فعلم من هذان الشكل
 الاول ينتج المطالب الاربعة الموجبتين والسالبين
 كما مر والضرب النتيجة للشكل الثاني اربعة ايضا و
 للشكل الثالث ستة وللشكل الرابع ثمانية عند المتأخرين
 وخمسة عند المتقدمين وتفصيل ذلك وامثلة واقا
 البرهان عليه يطلب من المطولات اعلم ان النتيجة

وانما ترتيب هذا الضرب باعتبار النتيجة
 فالضرب الاول ينتج اشرف المحصورات
 وهي الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين
 الايجاب والكلية والثاني ينتج السالبة
 الكلية وهي اشرف من الموجبة الجزئية
 لان شرف الكل كونه من وجوه متعددة
 فكل شرف شاملا ومضبوطا وثالثا في العلوم
 ان يندرج من الشرفية الجزئية وليس في
 نتيجة الرابع من الشرفين

كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو
منقسم الى متساويين بنج من هاتين المقدمتين
 كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمساويين او كانت
 احملة صفري والمفصلة كبرى كقولنا كل انسان جو
 وكل حيوان اما ابيض واما اسود بنج كل انسان اما
 ابيض واما اسود واما مركب من مقدمة مفصلة و
 مقدمة مفصلة سواء كانت المفصلة صفري والمفصلة
 كبرى كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان فكل
 حيوان اما ابيض واما اسود وكانت المفصلة صفري
 والمفصلة كبرى كقولنا كل انسان اما ابيض واما اسود
 وكلما كان هذا ابيض او اسود فهو حيوان بنج كلما
 كلما كان هذا انسانا فهو حيوان اعلم ان الاشكال الاربعة
 تنقد في كل واحد من اقسام الشرطية ويكون شرايط
 وحال نتايجها في الكمية والكيفية كافي الخليات من
 غير فرق الا ان المقول لم يذكر هنا غير شكل الاول
 فان اردت الاستقصاء فارجع الى المطولات ولما فرغ
 من بيان الاقتران في شرع في بيان الاستثنائي واما
 القياس الاستثنائي فهو مركب دالمان من مقدمتين احدهما
 شرطية والاخر استثنائية اعني وضع احد جزئي الشرطية

لان الانقسام على ما يصدق على الوجود بل هو
 انقسام الملزوم فلهذا هي الاقسام الاربعة
 الاقتران والاستثناء والنج في تحقيق
 المحمولات استجاباتها الى المطولات
 بنج من هاتين المقدمتين
 كلما كان هذا انسانا فهو
 ابيض او اسود

كقولنا
 والآخر

عندنا
 من مفصلة

الشرطية اي ايجابها او رفعها اي سلبها يلزم وضع جزئها
 الاخر او رفعه فاقسامه بحسب التركيب ستة عشر
 وذلك لان الشرطية الموضوع فيه لا يتخلو من ان تكون مفصلة
 او مفصلة حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو فشرط ان تمام
 امور ثلثة احدها تكون الشرطية موجبة وثانيها كونها لزومية
 او كانت مفصلة وثالثها احد الامرين في المفصلة اما كلية الشرطية
 او كلية الاستثنائية اذا عرفت هذا فالشرطية الموضوعية فيه
 اي في القياس استثنائي ان كانت مفصلة موجبة لازومية كلية
 الشرطية او الاستثنائية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه
 لان اما ان يكون بعين المقدم او نقيضه او بعين الثاني او نقيضه
 فالاول والرابع ينتجان والثاني والثالث عقيمان اشار الى
 المنتجين بقوله فاستثناء عين المقدم بنج عين الثاني لان المقدم
 ملزوم والثاني لازم له ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم
 والاولم انفكاك فهو حيوان لازم قبل الملزوم كقولنا
 ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان
 فلا بنج استثناء عين الثاني عين المقدم لان وجود اللازم لا
 يستلزم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود
 الاعم لا يستلزم وجود الاخص واستثناء نقيض الثاني بنج نقيض
 المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والاولم

يعني كلية احد المقدمتين

من الملزوم

كالحيران

انما اثبات البرهان
 من المقدمتين

او رفعه اي سلبها
 يلزم وضع جزئها

وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا كقولنا
 ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون
 انسانا فلا ينتج استثناء نقض المقدم نقض الثاني لانه لا
 يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون الملزوم
 اخفى من اللازم وانتفاء الاخفى لا يستلزم انتفاء اللازم
 فان قلت عدم الانتاج فيما اذا كانت الملازمة عامة اذا كانت
 مساوية فمضروبا كما في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالله
 موجود لكن النهار موجود ينتج ان الشمس ينتج ان الشمس
 طالعة ولو قلنا لكن الشمس ليست بطالعة ينتج ان النهار
 ليس بموجود قلت الانتاج ههنا مخصوص بالمادة لا لذات المقدّمات
 والمراد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات وان كانت
 اى الشرطية الموضوعة في القياس استثناء منقولة لزوم ان
 يكون موجبة عنادية سواء كانت حقيقية او ممانعة الجمع او ممانعة
 الخلو فان كانت حقيقية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة احوال
 كلها منتجة اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع لا
 وضع كل من الجزئين ينتج رفع الاخر ورفع كل منهما ينتج وضع
 الاخر بقود فاستثناء عين احد الجزئين مقدما كان او قابلية
 ينتج نقض الاخر لان احد المعاندين صدق يستلزم عدم الآخر
 لانتفاء الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج

فالانتاج

لا ينتج

زوج ان ليس بفرد او لكنه فرد ينتج ان ليس بزوج واستثناء
 نقض احدهما اى احد الجزئين ينتج عين الاخر لا متناع الخلو
 بينهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه ليس بزوج
 ينتج انه فرد لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وانه كان مانعة
 للجمع وهى المركب من قضيتين كل منهما اخفى من الاخرى
 فالاستثناء فيها يتصور ايضا على اربعة اوجه اثنان منتجان
 وهما استثناء عين احد الجزئين ينتج نقض الاخر لا متناع
 اجتماعهما في الصدق كقولنا هذا شئ اما شجر او حجر لكنه
 شجر فهو لا حجر او لكنه حجر واثنان عقيمان وهما استثناء
 نقض احد الجزئين لا ينتج عين الاخر لا متناع الخلو بينهما كقولنا
 هذا شئ اما شجر او حجر لكنه لا شجر لا ينتج انه حجر او لكنه
 لا حجر انه شجر وان كانت مانعة الخلو وهى المركب من قضيتين
 كل منهما اعم من نقض الاخرى فالاستثناء فيها يتصور على اربعة
 اوجه اثنان منتجان وهما استثناء نقض احد الجزئين ينتج عين
 الاخر كقولنا هذا شئ اما لا شجر او لا حجر لكنه شجر ينتج
 انه لا حجر او لكنه حجر ينتج انه لا شجر واثنان عقيمان
 وهما استثناء عين احد الجزئين لا ينتج نقض الاخر لجواز
 الجمع بينهما كقولنا هذا شئ اما لا شجر لكنه لا شجر لا ينتج
 انه شجر فصار مجموع المنتهات في القياس الاستثناء في عشرة

لجواز

ولا يجوز

حجر او لكنه لا حجر لا ينتج انه شجر

والعقبات الستة ولما فرغ من بيان القياس باعتبار الصورة
 شرع في بيان اقسامه بحسب المادة لان المنطق كما بحث عن
 الصورة يبحث عن المادة والقياس بحسب المادة خمسة يستعملها
 الصناعات الخمس ووجه الضبط انه ان تركب من المقدمات
 اليقينية يسمى برهاناً وان تركب من الظنون والتجولات
 يسمى خطابة وان تركب من الشهوات يسمى جدلاً وان تركب
 من الخيالات يسمى شعراً وان تركب من الشبهة باليقينات
 والظنات يسمى مخالطة ولما كان البرهان مركباً من اليقينية
 قدمته على ما لا يكون مركباً منها فقال البرهان من جملة
 الصناعات الخمس البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات
 يقينية لا تحتاج اليقين قوله قياس جنس يشمل الاقضية
 الخمس وقوله مؤلف انما ذكر ليعلم به قوله من مقدمات
 وهو انما ذكر ليوصف به قوله يقينية وهو يخرج غير البرهان
 وقوله لا تحتاج اليقين ليس للاحتراز بل لتكميل اجزاء المد
 لانه على غاية له ذكره بشتمل التعريف على العلة الاربع
 لان من لطائف التعريف ان يشتمل على العلة الاربع وهي
 المادية والصورية والقاعية والغائية فالمؤلف اشارة
 الى الصورية بالمطابقة فان صورة البرهان هي الهيئة الاجتماعية
 للمقدمات والى القاعية بالالتزام اذ لا بد لكل تأليف من

من مؤلف وهو القوة العاقلة ههنا والمقدمات اشارة الى
 المادية ولا تحتاج اليقين اشارة الى الغائية لان المقصود من
 البرهان انتاج المطلوب اليقيني واليقين هو اعتقاد الشيء
 بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقاداً مطابقاً للواقع غير ممكن
 الزوال فان اعتقاد المعتقد يكون الشيء كذا اما ان يكون مع
 احتمال نقيضه او لا فان كان الاول فلا يخج اما ان يكون طريقاً
 متساويين او يكون احدهما راجحاً على الآخر فان الاول فهو
 الشك وان كان الثاني فالراجح هو الظن والرجوح هو الوهم
 وان الثاني وهو ما يكون بلو احتمال نقيضه فلا يتخلو اما ان
 يكون مطابقاً لنفس الامر اولاً والثاني هو الجهل والاول فلا
 يتخلو اما ان يكون ممكن الزوال اولاً فالاول هو التقليد والثاني
 هو اليقين فاليقيد الاول في التعريف اعني اعتقاد الشيء
 جنس شامل للاقسام الستة اعني الشك والظن والوهم
 والجهل والتقليد واليقين قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج
 الشك والظن والوهم وقوله مطابقاً للواقع يخرج الجهل
 وقوله غير ممكن الزوال يخرج التقليد ثم اعلم ان البرهان
 قسمان احدهما المادي هو ما كان الحد الاوسط فيه علمه النسبة
 الاكبر الى الاصغر في الذهن والمخرج كقولنا زيد متعفن الا
 وكل متعفن الاخلوط محوم فزيد محوم فتعفن الاخلوط

اعتقاد جازم مطابق للواقع
 غير ممكن الزوال

في تعريف اليقين

علة للشبوت التي لو زيد في الذهن والمخارج وانما سمي لمبدأ لأنه
 المبتدأ أي العلة التي في السؤال بها يجاب بلم كان كذا فهو
 منسوب اليه كان كذا فهو منسوب وثانيها التي وهو ما كان
 الحد الاوسط علة للنسبة المذكورة في الزهن لا في الخارج كقولنا
 زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط
 فالحي علة لثبوت تعفن الاخلاط لو زيد في الذهن لا في الخارج
 بل الامر بالعكس في الخارج اذا تعفن علة للحي وانما سمي
 انبثا لا قضاة على انية الحكم أي ثبوت اد كذا فهو منسوب
 لأن ولما كانت المقدمات اليقينية المذكورة في تعريف البرهان
 اعم من الضرورية وهي التي لا تحتاج في حصولها الى نظر
 وتكرار النظرية وهي التي تحتاج في حصولها اليه ارادات
 بين الضرورية منها فقال واليقينيات أي المقدمات اليقينية
 الضرورية سما منحصرة فيها لان الحكم بصدق النسبة
 اما العقل والحق او كلاهما معا لان المدرك منحصرة فيها
 فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طريقه بلا توقف
 على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه
 فهي اقباليات قياسا منها معا وان كان الحق فهو المشاهدات
 وان كان كلاهما معا ثلثة اقسام لان الحق الذي يكون مع العقول
 اما ان يكون حسب السمع او غيره فان كان حسب السمع فهو المتواتر

في بيان ان المقدمات اليقينية هي التي لا تحتاج الى نظر وتكرار النظرية وهي التي تحتاج في حصولها اليه ارادات بين الضرورية منها فقال واليقينيات أي المقدمات اليقينية الضرورية سما منحصرة فيها لان الحكم بصدق النسبة اما العقل والحق او كلاهما معا لان المدرك منحصرة فيها فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طريقه بلا توقف على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه فهي اقباليات قياسا منها معا وان كان الحق فهو المشاهدات وان كان كلاهما معا ثلثة اقسام لان الحق الذي يكون مع العقول اما ان يكون حسب السمع او غيره فان كان حسب السمع فهو المتواتر

نقطة بالضروري

اوليات مشاهدات مجربات
 حسيات متواترة فقياسا قياسا
 بها
 أي المقدمات اليقينية هي التي لا تحتاج الى نظر وتكرار النظرية وهي التي تحتاج في حصولها اليه ارادات بين الضرورية منها فقال واليقينيات أي المقدمات اليقينية الضرورية سما منحصرة فيها لان الحكم بصدق النسبة اما العقل والحق او كلاهما معا لان المدرك منحصرة فيها فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طريقه بلا توقف على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه فهي اقباليات قياسا منها معا وان كان الحق فهو المشاهدات وان كان كلاهما معا ثلثة اقسام لان الحق الذي يكون مع العقول اما ان يكون حسب السمع او غيره فان كان حسب السمع فهو المتواتر

وهو قولنا ان المقدمات اليقينية هي التي لا تحتاج الى نظر وتكرار النظرية وهي التي تحتاج في حصولها اليه ارادات بين الضرورية منها فقال واليقينيات أي المقدمات اليقينية الضرورية سما منحصرة فيها لان الحكم بصدق النسبة اما العقل والحق او كلاهما معا لان المدرك منحصرة فيها فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طريقه بلا توقف على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه فهي اقباليات قياسا منها معا وان كان الحق فهو المشاهدات وان كان كلاهما معا ثلثة اقسام لان الحق الذي يكون مع العقول اما ان يكون حسب السمع او غيره فان كان حسب السمع فهو المتواتر

المقدمات اليقينية هي التي لا تحتاج الى نظر وتكرار النظرية وهي التي تحتاج في حصولها اليه ارادات بين الضرورية منها فقال واليقينيات أي المقدمات اليقينية الضرورية سما منحصرة فيها لان الحكم بصدق النسبة اما العقل والحق او كلاهما معا لان المدرك منحصرة فيها فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طريقه بلا توقف على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه فهي اقباليات قياسا منها معا وان كان الحق فهو المشاهدات وان كان كلاهما معا ثلثة اقسام لان الحق الذي يكون مع العقول اما ان يكون حسب السمع او غيره فان كان حسب السمع فهو المتواتر

الدار محروقة ما يوق فيها
 لان النار محروقة وكل محروقة
 محروقة ما يوق فيها فان النار محروقة
 ما يوق فيها

وان كان غيره فاما ان يكون يحتاج العقل في الجزم الى تكرار
 المشاهدة او لا يحتاج فانه احتياج فهي المجربات وان
 لم يحج فهي المقدمات والى ما ذكره اشار المتك بقوله احد
 اوليات الواحد نصف الاثنين وكل اعظم من الجزء والنسبة
 والبيان لا يجتمعان فان العقل في هذه الاحكام يحكم
 بمجرد الطرفين وثانيها مشاهدات وتسمى حسيات كقولنا
 الشمس مشرقة في المدرك بالبرهان النار محروقة في المدرك
 بالتمس فالعقل في هذين الحكمين يحتاج الى المشاهدة بالبرهان
 هذا اذا كان الحق من الحواس الظاهرة وان كان من الحواس
 الباطنة تسمى وجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وعطشا
 ونالهنا مجربات كقولنا شرب السموميات سهل
 فالعقل في هذا الحكم يحتاج الى تكرار الملاحظة ورابعها
 حسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لا خلا
 شكوت نوره بحسب قربه وبعده عن الشمس وان
 تخافه عند خيلنا لاد من بينها يحكم فيه بمجرد المدرك
 المفيد للعالم وهو سرعة انتقال الذهن من المبادئ
 الى المطالب والفرق بينه وبين الفكر لاد من حركتين
 حركة لتحصيل المبادئ من المطالب والفرق بينه وبين
 الفكر ان الفكر لاد من حركتين حركة لتحصيل المبادئ

مجرد شرب السموميات سهل
 نحو ان القمر مستفاد من الشمس

الواحد لا ينقسم بشاويين لانه
 نصف الاثنين وكل ما هو شان
 كذلك لا ينقسم
 وانما لا يساويه الجزء
 لان اصل اعظم من الجزء
 وكل ما هو اعظم من الجزء
 لا يساويه الجزء
 العقل لا يساويه الجزء

بفتح السين والفاء على ما في
 محددى ويدكا دوا در

المحدث هو سرعة انتقال
 المبادئ الى المطالب
 وقلة الى الذهن
 من غير حركة ولا انتقال
 فالعقل

الى المبادئ

نقطة بالضروري

وهو قولنا

وهو قولنا ان المقدمات اليقينية هي التي لا تحتاج الى نظر وتكرار النظرية وهي التي تحتاج في حصولها اليه ارادات بين الضرورية منها فقال واليقينيات أي المقدمات اليقينية الضرورية سما منحصرة فيها لان الحكم بصدق النسبة اما العقل والحق او كلاهما معا لان المدرك منحصرة فيها فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طريقه بلا توقف على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه فهي اقباليات قياسا منها معا وان كان الحق فهو المشاهدات وان كان كلاهما معا ثلثة اقسام لان الحق الذي يكون مع العقول اما ان يكون حسب السمع او غيره فان كان حسب السمع فهو المتواتر

لقد لنا وضع الشيء لغير ما وضع له
فبيع لانه ظلم وكل ظلم فبيع
الشيء ما وضع له فبيع

ولا فرغ عن القياس المركب من مقدمات
شريع في القياس المركب من مقدمات
غير يقينية
فهي الاقسام الاربعة اعني الجدل والخطابة
والشعر والمغالطة

وسبب شهرتها فيما بينهم

شعر وعرفا

قد يكون صادقة

كقولنا العدة الاربعة زوج لانها تنقسم بمساويين
وتكلم تنقسم بمساويين زوج فهذه الاوسط متصور
في الذهن عند تصور الاربعة زوج ولا فرغ عن القياس
البرهان ومقدماته البقينية شرع في غير البقنيات فقال
الجدل اي جملة صناعة الجنس الجدل وهو قياس ملاك من
مقدمات مشهورة والمراد بالمقدمات المشهورة هي القضايا
التي يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها
اما المصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما
لوقه كقولنا الامور الفقرة المحودة واکرام الضعفاء
واجب لقوله عليه السلام اكرموا الضعفاء ولو كان
كافرا او لحجة مثل قولنا كشف العورة مذموم في المحافل
ومحافضة اهل البيت لازمة او لعادة كقبح ذبح
الجوان عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم
المقدمات المشهورة قد تبلغ في الشهرة مرتبة الاولى
والفرق بينهما ان في الاوليات يكن تصور الطرفين
بحكم بخلاف المشهورات فانها تحتاج الى شيء من هذه
المذكورات وايضا ان المشهورات قد تكون كاذبة
بخلاف الاوليات فانها لا تكون الا صادقة والفرق
من ترتيب الجدل الزام الخصم وواقفان من هو قاصر

في جميع اقسام

في جميع اقسام

في جميع اقسام

العقل

وهي حركة من المطالب الى المبادي وحركة لتخيل الصورة
وهي حركة من المبادي الى المطالب بخلاف الحدس فانه
لا حركة فيه اصلا لا يقال الانتقال في الحدس حركة كيف
لا حركة فيه لاننا نقول الانتقال فيه وقعي ولا شيء من الحركة
يدفع لوجوب كون الحركة هو الخروج من قوة الى الفعل
على سبيل التدرج ولهذا قد يكون اختلاف الناس في الفكر
بالسر والبطء واما في الحدس فليس بالثقل وكثرة واعلم
ان المجترى والحدسيات لا يصلح ان يكونا مجتمعين على الغير
لجواز ان يكونا يحصل لذلك الغير الحدس او التجربة المفيد
للعلم والفرق بينهما ان الحدس واقعة بغير اختيار بخلاف
المجربات وخامسها متواترات كقولنا محمد علي السلام
النبوة واظهر المعجزة فان العقل يحكم بذلك بولادة السماء
من البع الذي استحال توطنهم على الكذب والاضابطة
في حصول التواتر في حصول العلم اليقيني للسامع من
خبر المجربين ولا يعتبر فيه عدد معين مثل عشرين وثلاثين
وتسعين وغيرها وسادسها قضايها قياسا سائرهما كقولنا
الاربعة زوج فالعقل يحكم بزوجية الاربعة بسبب وسط
حاضر مرتب في الذهن هن وهو لا تقام بمساويين
والمراد بالوسط هو الحد الاوسط المقارن بقولنا لانه كقولنا

تدرجية الحركة

نظرا

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

عن ادراك مقدمات البرهان الخطا الى من جملة من
 الجنس الخطابة وهي قياس مؤلف من مقدم ما مقبول
 شخص معتقد فيه اما لا من سماوي كعجرات الانبياء
 وكوامات الاولياء واما لا خصاصه يزيد عقله كما
 العلماء او يزيد دينه كالصلحاء او قياس مؤلف من
 مقدمات منظونة وهي القضايا التي يحكم بها العقل
 حكما راجعا مع تجويز نقيضه تجويزا مرجوحا كقولنا هذا
 الخاطئ ينشر منه القرب فتهدم وكقولنا فلان يطوف
 بالليل فهو سارق والفرس من الخطابة ترغيب الناس
 فعل الخيرات وتنفيرهم عن فعل الشر كما يفعل الخطباء ولا
 الوعظاء والشعراى من جملة تلك الصناعات الشعر
 وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس
 وتنقبض ومثل هذه المقدمات يسمى تخيلات وهي
 القضايا التي يتخيل بها فيتأثر النفس منها قبضا وبسطا
 كالوقيل الخربا قوة سيالة تنبسط بها النفس وترغب
 في شربها وكالوقيل العسل مرة سهوة فالنفس
 تنقبض منه وتنفر والفرس من الشعر الخصال النفس
 بالترغيب والترهيب لئلا يهمل من فعل او ترك او رضاء
 او سخط ولهذا يفيد في بعض المروءات استماعه والالتفات

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

والاستعطاف ما لا يفيد غير فان الناس اطلعوا للتخيل منهم
 التصديق لكونه اعذب والذات قال العلوية الرازي
 ويزيد في انفعال النفس ان يكون الشعر على وزن و
 بشد يموت طيب فان قيل قد علم منه ان الشعر لا يطلب
 به التصديق بل يطلب به التخيل فلا يكون قياسا قلنا ان
 التخيل لما جرى مجرى التصديق من جهة تأثيره في النفس
 قبضا وبسطا عده من الاقضية المغالطة اي من جملة تلك الصناعات
 النفس المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة
 تشبهه بالحق ولم يكن حقا وتسمى سفسطة او تشبيهة
 بالمشهورة ولم يكن مشهورة وتسمى مشاغبة من مقدمات
 وهيتة كاذبة وهي القضايا الكاذبة التي يحكم بها اليوم
 الانسان في امور غير محسوسة فانه لو حكم في الامور المحسوسة
 لم تكن كاذبا لو حكم بحسن النساء وقبح الفجاء واما
 لو حكم في العقولات الصرفة فانه يكون هذا الحكم كاذبا
 قطعنا ذلك الوهم قوة جسمانية لا يسان يدرك بها
 المعاني المنزوعة عن المحسوسات فذلك القوة الحسن الذي لا
 يدرك به الا المحسوسات فتحي لو حكم الوهم في المحسوسات
 يصدق هذا الحكم والعقل يصديق فيه وتسمى الوهم حكم
 في العقولات يكذب هذا الحكم لعدم ادراكه في الامور

لطف

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الذي هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

ويأزرعه في النتيجة

ليست لا يخاف ويسمى مشاغية

بأن يكون نشأ الغلط

فإن يكون الغلط في المعنى

المعقولة ويدل على ذلك ان الوهم يوافق العقل في المقدمة
البنية الانساج مثل قولنا الميت جامد وكل جامد لا يخاف
العقل في النتيجة الحكم بالخوف مع انه يخالف العقل في
النتيجة حكم بالخوف عن الموت اذا عرفت هذا فاعلم ان
المغالطة تنحصر في قسمين القسم الاول وهو المركب من نقد الكاذبة
شبيهة بالحق او بالمشهورة والقسم الثاني وهو المركب
من مقدمات وهمية كاذبة وهي بغيرها فباس فاسد
لا يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والتشبهة الكاذبة
وفسادها قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة
المادة اما فسادها من جهة الصورة فانه يكون بانتفاء
شرط انتاجه ككون الصغرى في الشكل الاول سالبة
والكبرى جزئية واما فسادها من جهة المادة فبان
بجعل المطلوب مقدمة القياس كما يقال كل انسان شرس
وكل بشر فاطق ينتج كل انسان فاطق وسبب الغلط
فيه ما فيه من العادة على المطلوب لما قر من تعريف القياس
ان النتيجة يجب ان تكون قولاً آخر وهي هنا ليست
كذلك بل هي عين احد المقدمتين المرادفة للانسان بخلاف
البشر او بان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة
بواسطة مشابهتها اياها اما من جهة الصورة كما في قولنا

فانما يشبه بالصادق
مكون صورة لها صورة الاول
فان يكون من الغلط

وكذلك نأخذ من عدم نكر الحد الاوسط ان المراد بالفرس في الصغرى صوري ووالد يرى
حقيق

قولنا صورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل
صقال ينتج ان تلك الصورة صقال او من جهة المعنى
وذلك قد يكون بوضع القضية الطبيعية مقام الكلية
الاسم اما اسم كلمة والكلمة اما اسم او فعل او حرف ينتج ان
الاسم اما اسم او فعل او حرف وهو انقسام الشيء الى
نفسه وبغيره وقد يكون بعدم رعاية وجود الموضوع
في الوجبة كقولنا كل انسان وقرس فهو انسان وكل
انسان وقرس فهو فرس ينتج من الشكل الثالث ان
بعض الانسان فرس ووجه الغلط فيه ان موضوع
الصغرى والكبرى غير موجودان لاشئ من الموجود
يصدق عليه انه انسان وقرس معا والقرن من تاليد
المغالطة تغليب الحضم ودفعه والقائدة العظيمة فيها
معرفة للاختلاف عنها والعمدة اي ما يعتمد عليه من
هذه الصناعات الخمس هو البرهان لا غير قيل في قوله
نقالي ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
وجادلهم بالتى هي احسن الآية ان الحكمة اشارة الى
البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدال
فيكون كل من هذه الثلاثة معتمدا عليه في الدعو الى سبيل
الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل العمدة هو البرهان

ولا كاذبة المقدمات
في المعنى

يسمى هذا نكسة

كما

اذ به

فقط بنو سئل الى الحق تحقيق الحقايق وتدقيق الدقايق
وبه بنو سئل الى ذلك الصورة القدسية والاحكام النبوية
ولهذا اختص الحق العبد بالبرهان فقط وليكن هذا آخر
الرسالة في المنطق قال جامعة الفقير الى رحمة رب العزة
محمود بن حافظ حسن مفتي عاملها الله تعالى بلفظ الحق
والجلى وليكن هذا آخر ما اوددنا جمعه من الشرح والبيان
اعانة للطالبيين وصيانة للرابعين وجعلنا الله واياكم
من الطالبين الصادقين وحشونا واياكم في ذمرة

السعداء والصالحين والحمد لله رب العالمين

وصلّى الله على رسولنا محمد

والله الطيبين الطاهرين

تمت الكتاب

بمؤنة الله

المملك

الوهاب

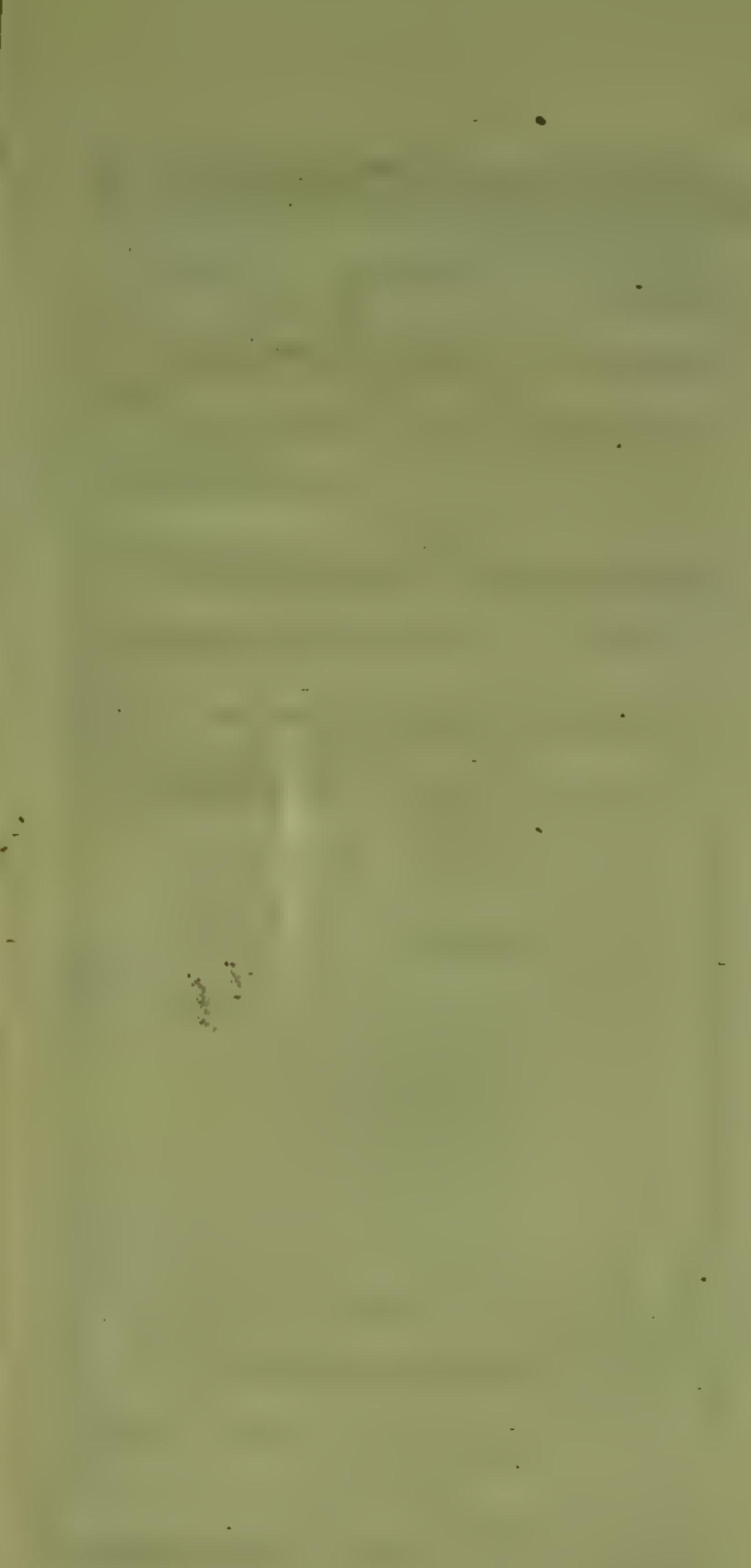
ع

قد وقع الفراغ عن عبد الضعيف عثمان

السيد عثمان بولوى في مدرسة سلطان

سليمان المستقيم بدو الحديث

رحمهم الله ورحمة واسعة



كل واحد من العلم والادب والفكر والخلق
واحدة بل العلم حقيقة توفى واحدة فهو
العلم من العلم كالقوة بالقدرة والقدرة
بالنسبة الى الانسان وبغيره من المخلوقات
المتنفس بالقوة من غير العلم والقدرة
عن ماهية الجواهر غير مختص بما فيه
واحدة والتنفس بالقدرة من غير العلم
يفتقد عن ماهية الجواهر غير مختص
بواحدة
العلم من العلم الى العلم
على تبيين احد هذه القولين والادب
من العلم لانه كان توفى مع العلم
الحكم في العلم لانه كان توفى مع العلم
فهو القول الاول والادب من العلم
اختصار العلم في العلم لانه كان توفى مع العلم
فهو القول الثاني والادب من العلم
فذلك الاصطلاحات العلمية المذكورة
العلم من العلم لانه كان توفى مع العلم
الاقتضاء بالعلم لانه كان توفى مع العلم
الواقع بعد العلم بالعلم لانه كان توفى مع العلم
فصل في العلم بالعلم لانه كان توفى مع العلم
كسر العلم بالعلم لانه كان توفى مع العلم
ثم تليوا بالعلم لانه كان توفى مع العلم
الفكر والادب لانه كان توفى مع العلم
فصل في العلم بالعلم لانه كان توفى مع العلم
كسر العلم بالعلم لانه كان توفى مع العلم
ثم تليوا بالعلم لانه كان توفى مع العلم

والعمل فله
عمل موعظة و التواضع هي
اذ يكون للناس محمدا على الوفاء بالحققة
بل هو موعظة كقول الانسان حيوان وحمل
اشفاق و هو الذي لا يكون الانسان محمدا
عليه بالحققة بل بالنسب الى كمالها من فانه
الحمل بالحققة و هو الذي لا يكون الانسان محمدا
او دخل التركيب في الاشفاق و هو الذي لا يكون الانسان محمدا
و قسم الحقيقة الى الحيلة و هو الذي لا يكون الانسان محمدا
الذات و يقسم الى التمسك بالحققة و هو الذي لا يكون الانسان محمدا

وأما شرطية منفصلة كقولنا العدد ا ما ان يكون زوجا
 او فردا والجزء الاول من الجملة يسمى موضوعا والثاني
 يسمى محولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدمات
 والثاني يسمى نالیا **والقضية** اما موجبة كقولنا زيد
 كاتب **واما سالبة** كقولنا زيد ليس بكاتب وكل
 واحد منها اما مخصوصة كذا ذكرنا **واما كلية** مسورة
 كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب
 واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب و
 بعض الانسان ليس بكاتب **واما** ان لا يكون كذلك
 يسمى مهيئة كقولنا الانسان كاتب الا ان لا يكون بكاتب
والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود **واما** اتفاقية كقولنا ان كان الانسان
 ناطقا فالبحار ناهق **والمتصلة** اما حقيقية كقولنا
 العدد ا ما زوج او فرد وهي مانعة الجمع والخلوفا
 واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا شئ اما حجر او شجر
 واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد ا ما ان يكون في البحر
 واما ان لا يفرق وقد يكون المنفصلات ذوات اجزاء
 كقولنا العدد ا ما زائدا و ناقصا او مساويا **التناقض**
 وهو اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب بحيث

[illegible]

الذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى ردة
 الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني عند اختلاف
 مقدميه بالايجاب والسبب والشكل الاول هو
 الذي جعل معيار العلوم فتورده ههنا يجعل
 دستورا وليستنتج منه المطلوب وضروبه النتيجة
 اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف
 حادث فكل جسم حادث الثاني كل جسم مؤلف و
 لا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم
 الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض
 الجسم حادث **الثاني** الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شئ
 من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم **والقياس**
 الاقتراني اما من حيلتين كما مر واما من منفصلتين كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان
 النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس
 طالعة فالارض مضيئة واما من منفصلتين كقولنا كل
 عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج
 الزوج الزوج او زوج الفرد واما حيلة ومثله
 كقولنا كل ما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان
 جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حيلة

ولما قسم القياس من قبل الاقتراني
 والاكتراني اعدادا ان يكون واحد
 منها من اى شئ يتركب فقالوا ايضا
 الاقتراني الى اخره
 على

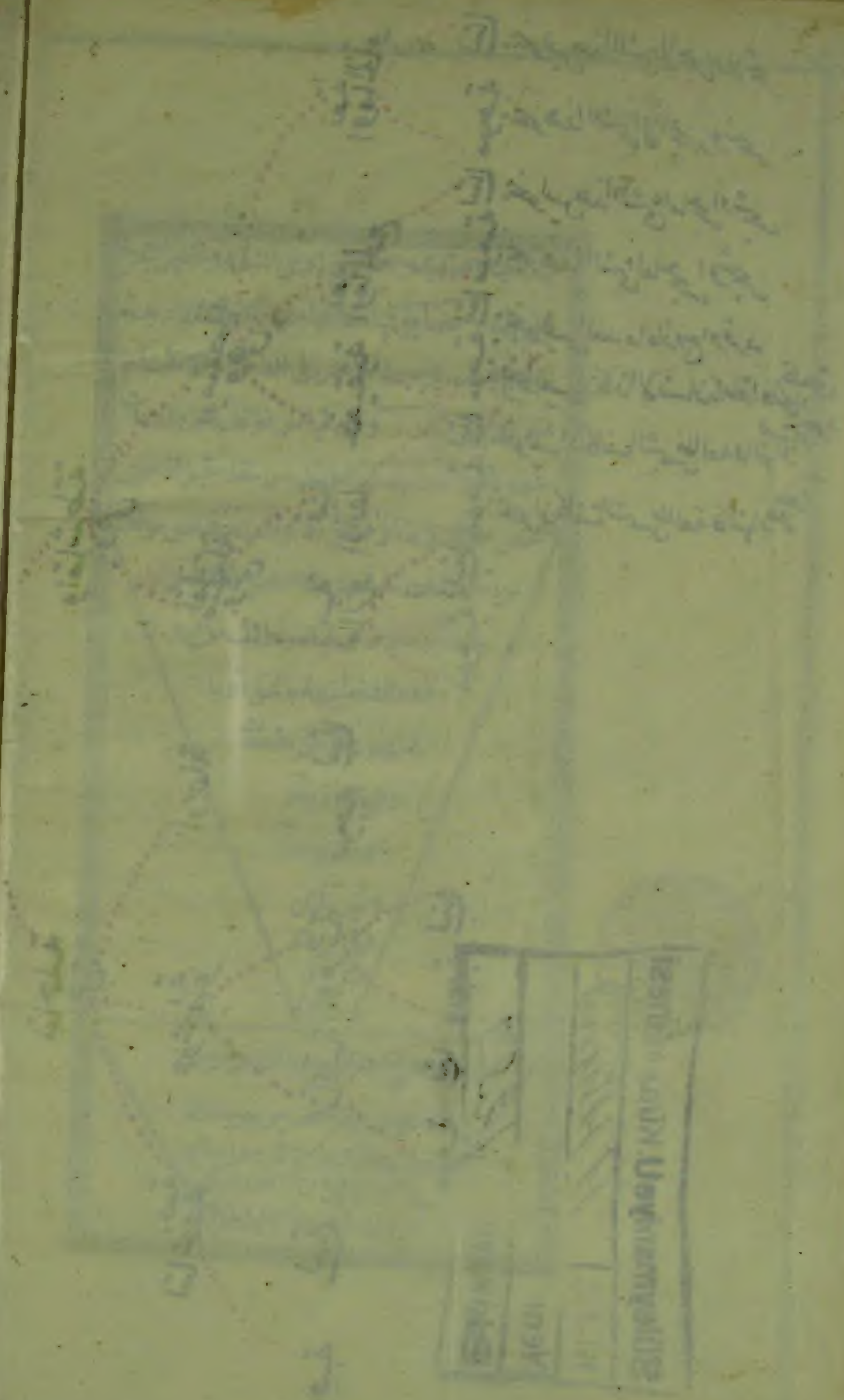
حيلة ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد
 واما منقسم وكل زوج فهو منقسم بمنساو بين ينتج كل
 عدد اما فرد واما منقسم بمنساو بين او من متصلة و
 منفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل
 حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا
 فهو اما ابيض او اسود **والقياس الاستثنائي** فالشرطية
 الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثنائي عين المقدمة
 ينتج عين الثاني ينتج كقولنا ان كان هذا انسانا فهو
 فهو حيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان واستثناءه
 نقيض الثاني ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان
 وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج
 نقيض الثاني واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الثاني
البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية
 لانتاج اليقين واليقينات ستة اقسام **احدها** اوليا
 كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
 ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محترقة
 ومجربات كقولنا السقمونيات ليسهل الصفراء **وجدها**
 كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس **ومتواترات** كقولنا

عقود عثمان بن اسماعيل بعد



五

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİTAP NO	H. Hümay
Yeni	
Eski Kayıt	1289



اعلم ان في اثبات عكس القضايا طرقاً ثلاثة احدها الافتراض
وطريق الافتراض ان نفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وهو زيد مثلاً
ونحمل عليه وصف المحول تارة ووصف الموضوع تارة اخرى
ونشيرها الخلف وهذا ان نضم تقيض العكس الى الاصل لينتج من
الشكل الاول محالاً مثلاً اذا صدق كل انسان حيوان صدق عليه
وهو بعض الحيوان انسان فنقول هذا العكس صادق لان
لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
اذ لو لم يصدق لا هذا ولا ذاك يلزم ارتفاع التقيضين وهو محال
ونالها العكس وهو ان نعكس تقيض العكس لمحصل ما بنا فرض
الاصل مثلاً لو صدق كل انسان حيوان لصدق بعض الحيوان
انسان والا لصدق نفسه اعني لا شيء من الحيوان بانسان
وتعكس الى لا شيء من الانسان حيوان وقد كان الاصل
كل انسان حيوان هذا خلف